



دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التنمية الاقليمية غير المتوازنة في المملكة العربية السعودية : إقليم منطقة الباحة كحالة دراسية
المصدر:	مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
الناشر:	جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي
المؤلف الرئيسي:	لدرع، طاهر بن عبدالحמיד
المجلد/العدد:	س44, ع168
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الشهر:	يناير
الصفحات:	23 - 69
رقم MD:	906813
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	التنمية الاقليمية، التوزيع السكاني، التخطيط العمراني، منطقة الباحة، السعودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/906813

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التنمية الإقليمية غير المتوازنة في المملكة العربية السعودية - إقليم منطقة الباحة كحالة دراسية



أ. د. طاهر بن عبدالحميد لدرع*

ملخص:

تستهل هذه الورقة باستعراض حالة التنمية الإقليمية غير المتوازنة في المملكة، كما تبدو من خلال عدم التوازن في التوزيع السكاني بين المناطق، وكذلك ما بين المدن الكبرى والمدن الصغرى، كما تكشف عن الاختلافات في توزيع الأنشطة الاقتصادية والوظائف فيها. تُعرج الورقة بعدها على دراسة حالة منطقة الباحة بشيء من التفصيل، فتبحث في مؤشرات التنمية، وأسباب تراجع التنمية في المنطقة، والفوارق التنموية ما بين المدن الرئيسية ومختلف الوحدات المكانية المنتشرة في ظهريها الريفي، لتخلص إلى صياغة فرضية بحثية مفادها أن تجربة الخمسين سنة الماضية في مجال صياغة السياسات التنموية قد عجزت عن تقليص الفوارق بين الأقاليم، وحتى داخل الإقليم الواحد بين المدينة الرئيسية والوحدات المكانية المنتشرة في ظهريها الريفي، وأن السبب يكمن في اعتماد خطط وسياسات التنمية القائمة على دعم القطاعات الاقتصادية sector-based subsidies (القطاع الزراعي، الصناعي، الخدماتي...) التي لم تتمكن من تقليص الفجوات التنموية بين الوحدات المكانية، بل أسهمت في تفاقمها واتساعها. وتقتراح الورقة ضرورة تبني مقاربة جديدة في التعاطي مع مشكلة التنمية الإقليمية، وذلك بالابتعاد عن سياسات الدعم القطاعي sector-based policies لصالح سياسات التنمية المكانية territory-based policies، التي تهتم بالاستثمار في المقومات والموارد المحلية لكل وحدة مكانية؛ بغرض تحقيق تنميتها الذاتية Locally based development. ينتهي البحث

* أستاذ بقسم التخطيط العمراني، كلية العمارة والتخطيط، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

بتوصيات تدعو لانتهاج أسلوب جديد يركز على التنمية المحلية المنبثقة من الخصائص الذاتية لكل وحدة مكانية، سواء كانت هذه الخصائص عبارة عن مقومات ثقافية أو سياحية أو ثروات طبيعية أو بشرية. ولم يغفل البحث الإشارة لأهمية وضع سياسات أخرى مساندة، كالاستثمار في الرأس المال البشري Human capital وتمكين Empowerment المجتمع المحلي للنهوض بأوضاع مكان إقامته، وإشراكه بفعالية Effective Public Participation في عملية التنمية، وفق مبدأ صنع القرارات، انطلاقاً من المستوى المحلي؛ ليتم تبنيها على المستويات الأعلى Bottom-up approach. خلافاً للأسلوب السائد الذي يتم فيه اتخاذ القرارات في مستويات أعلى لتفرض على السكان المحليين Top-down approach.

١ - التنمية الإقليمية غير المتوازنة في المملكة:

شكل هاجس التنمية غير المتوازنة بين مناطق المملكة والفوارق والاختلالات التنموية بين وحدات الإقليم الواحد أمراً ملازماً للخطط الخمسية للتنمية الوطنية في العقود الأخيرة. فلا تكاد تخلو خطة من الإشارة لمثل هذه التباينات والاختلالات التنموية، ومن ثم التوصية بضرورة تبني سياسات تخطيطية لمعالجتها والحد منها. ومع ذلك فإن واقع التنمية في المملكة يشي بتفاقم هذه الفوارق التنموية بين المناطق، واتساع التباين في التنمية حتى داخل المنطقة الواحدة. وقد اقترحت هذه الخطط الخمسية جملة من التدابير والسياسات لتحقيق هذا الهدف الإستراتيجي. ومن أهمها توفير الخدمات والمرافق والتجهيزات الأساسية، وتطوير القاعدة الاقتصادية لكل منطقة. كما أوصت بمد شبكة الطرق وتوسعتها، وتطوير قطاعات الإنتاج ورفع كفاءتها. واقترحت أيضاً الاستخدام الأمثل للموارد المحلية، واستغلال الفرص المتاحة، وتنمية الموارد والقدرات البشرية. كما دعت أيضاً لإيجاد توازن نسبي في توزيع السكان فيما بين الوحدات المكانية بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة، وتضييق الفجوة التنموية فيما بينها. وسعت إلى تعزيز الدور المنوط بالإدارة على المستوى المحلي، من خلال الحد التدريجي من المركزية الإدارية المفرطة القائمة حالياً، وتعزيز التكامل التنموي فيما بين المناطق، وفيما بين الوحدات

المكانية داخل المنطقة الواحدة نفسها. (وزارة التخطيط والاقتصاد، الإستراتيجية الوطنية التاسعة والثامنة والسابعة). وفيما يأتي بعض أوجه ومؤشرات عدم التوازن بين مختلف مناطق المملكة.

١-١ - عدم التوازن في التوزيع السكاني:

يبدو أنه بالرغم من كل التوصيات التي وردت في مختلف الخطط الإستراتيجية آنفة الذكر، فإنه لا تزال هناك تباينات كبيرة واختلالات حادة في التنمية بين مناطق المملكة المختلفة Regional disparities. ولا أدل على ذلك من استحوذ ثلاث مناطق فقط (الرياض، مكة والمنطقة الشرقية) على ثلثي (٦٦٪) سكان المملكة تقريباً. إن هذا التركيز السكاني يتماشى ونصيب كل منطقة من مستويات التنمية، فالناس يلجؤون دائماً للهجرة والاستقرار في المناطق الأكثر نمواً؛ بسبب ما توفره من فرص الوظائف والاستفادة من الخدمات. ولهذا جاء تركيز غالبية العمالة (٧١٪) في هذه المناطق آنفة الذكر، بحسب إحصائيات ١٤٣١هـ. ولهذا السبب أيضاً جاء النمو السكاني في المناطق متبايناً؛ حيث كان في بعضها مرتفعاً نسبياً في حدود ٣٪ (نجران) و٧,٧٪ (الرياض)، ما بين سنتي ٢٠٠٤-٢٠٠٩ في حين عرفت مناطق أخرى نمواً محدوداً جداً لم يزد على ١,٤٪ (الباحة) خلال الفترة نفسها، وهو ما من شأنه أن يكون له بالغ الأثر على مستويات التنمية بكل منطقة، ومن ثم يفاقم من حدة الاختلالات في التنمية والفوارق الإقليمية.

كما تشهد المملكة أيضاً اختلالات تنموية داخل المنطقة نفسها Intra-regional disparities؛ حيث تستأثر المدن الرئيسية في الإقليم بمعظم التنمية؛ مما يزيد في استقطابها لحركات الهجرة من القرى والوحدات المكانية المنتشرة بالظهير الريفي؛ للاستقرار بأمهات مدن المناطق. لهذا نجد أن نصف تعداد سكان المملكة متمركز في ست مدن رئيسية هي الرياض، مكة، جدة، المدينة، الأحساء والدمام، بحسب نتائج التعداد العام للسكان في ١٤٣١هـ. وقد نتج عن هذا الإقبال الشديد على الاستقرار بالمدن ارتفاع نسبة التحضر في المملكة بشكل سريع؛ حيث قفز من ٤٨,٧٪ إلى ٨٥,٣٪ في غضون ٤١ سنة من ١٣٩٠ إلى ١٤٣١هـ (العنقري، ١٩٩٠؛ الخريف، ٢٠١١).

وعليه فإن عدم توازن التوزيع السكاني لا يقتصر فقط على مستوى المناطق، وإنما يتجلى أيضاً حتى داخل المنطقة الواحدة؛ حيث إن معظم سكان المنطقة يتركزون في المدن الرئيسية دون غيرها. فعلى سبيل المثال نجد سكان منطقة الرياض يتركزون في مدينتي الرياض والخرج بنسبة ٨٢٪، في حين يتوزع الباقي على ١٧ محافظة المتبقية. أما في منطقة مكة المكرمة فإن ٧٣٪ من إجمالي سكانها يستقرون في مدينتي مكة وجدة فقط، وتتقاسم بقية المحافظات التسعة ما يتبقى من السكان (٢٧٪) بحسب بيانات ٢٠٠٨.

٢-١- التباين في النشاط الاقتصادي التجاري:

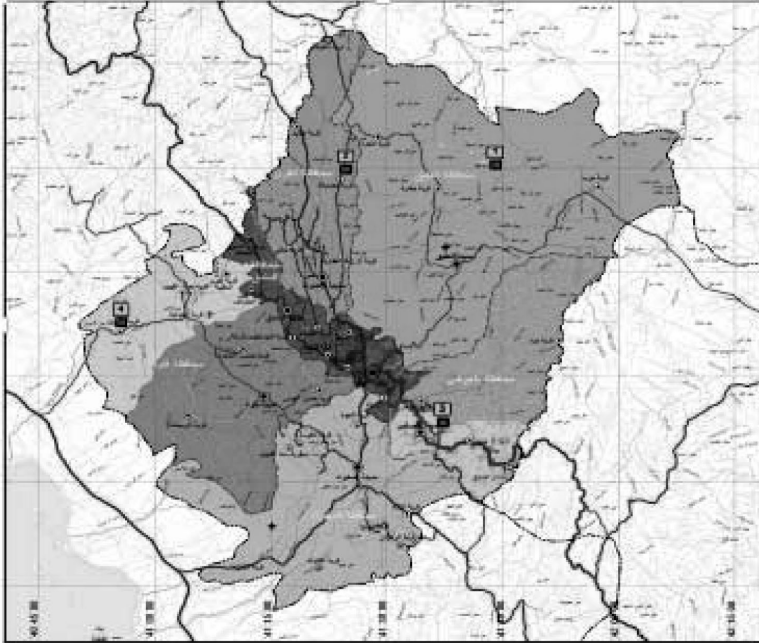
ومن ثم فليس غريباً أن تستحوذ المناطق ذات التركيز السكاني على معظم النشاط الاقتصادي. ولهذا تبين الإحصائيات المتوافرة أن منطقة الرياض - مثلاً - تحوز على معظم النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص بحوالي ٣١٪، ثم تليها منطقة مكة المكرمة بحدود ٢٦٪، فالمنطقة الشرقية بحوالي ١٧٪، أي أن هذه المناطق الثلاث مجتمعة تستحوذ على حصة الأسد، بنسبة تقارب ثلاثة أرباع (٧٤٪)، إجمالي عدد المؤسسات التجارية القائمة في البلد، التي بلغ تعدادها ٦٩٥ ألف مؤسسة سنة ٢٠٠٧.

٣-١- التفاوت في النشاط الصناعي:

أما إذا تأملنا مؤشرات النشاط الصناعي بالمملكة، فإن الوضع أكثر اختلالاً من النشاط التجاري، حيث نجد أن المناطق الثلاث السالفة الذكر تستحوذ على ٨٦٪ من الأنشطة الصناعية العاملة بالمملكة؛ في حين تتوزع نسبة ١٤٪ المتبقية على المناطق العشر الأخرى بحسب بيانات ٢٠٠٨. أما إذا نظرنا إلى مؤشر الوظائف الصناعية لكل ١٠ آلاف نسمة، فنجد أن المنطقة الشرقية تستأثر بحوالي ٣١٤ وظيفة، ثم تليها الرياض بنحو ٢٨٩ وظيفة، ومكة المكرمة ٢٠٧ وظائف، فالمدينة المنورة نحو ١١٨ وظيفة، فالقصيم بحوالي ١٠٩ وظائف، أما باقي المناطق فيتراوح هذا المؤشر ما بين ١١-٤٢ وظيفة فقط لكل ١٠ آلاف نسمة.

٤-١- الاختلالات في النشاط الزراعي:

أما من حيث مؤشرات النشاط الزراعي فإن مناطق المملكة تتباين فيها تبايناً واضحاً. فنجد أن مناطق الرياض والقصيم والجوف تستحوذ على أكثر من نصف الأراضي المزروعة بالمملكة، بنسبة تقدر بحوالي ٥٦,٦٪، في حين أن منطقة الباحة تقل فيها نسبة الأراضي المزروعة عن ١٪. وهذا سينعكس حتماً على نصيب هذه المناطق من إنتاج المحاصيل الزراعية؛ حيث استحوذت مناطق الرياض والقصيم والجوف على ما يعادل ٨٤,١٪ من إنتاج المملكة من القمح، ونحو ٧٢,١٪ من الخضراوات، ونحو ٥٨,٣٪ من التمور، وحوالي ٥١,٢٪ من الفواكه. أما بخصوص مؤشر الإنتاج الحيواني فإن منطقة الرياض وحدها تنتج حوالي ٧٢,٥٪ من إجمالي ما تنتجه المملكة من الألبان. كما تستحوذ مناطق الرياض ومكة المكرمة والقصيم على حوالي ثلاثة أرباع (٧٤,٤٪) منتج المملكة من الدواجن والبيض بحسب بيانات ٢٠٠٨.



الشكل (١) - محافظات منطقة الباحة

٢ - الاختلالات التنموية في منطقة الباحة:

تعتبر منطقة الباحة من المناطق المتأخرة جداً من حيث مستويات التنمية مقارنة بكثير غيرها من مناطق المملكة. كما تعاني أيضاً من فوارق تنموية داخل المنطقة نفسها بين مختلف وحداتها المكانية؛ حيث تستأثر المدينتان الرئيسيتان بها (الباحة وبلجرشي) بمعظم الخدمات والأنشطة. تقع منطقة الباحة في الجهة الغربية من المملكة، وهي أصغر مناطق المملكة مساحة؛ حيث تتربع على (٠,٦٪) فقط من مساحة المملكة. يغلب عليها الطابع الريفي القروي وتضاريسها جبلية وعرة. تضم سبع محافظات، خمس منها قديمة هي الباحة، بلجرشي، المنندق، المخواة، والعقيق. واثنان تمت ترقيتهما في السنوات الأخيرة لمحافظات الفئة (ب) هما قلوة، والقرى (الشكل ١). وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إطلاق مصطلح محافظة على بعض المراكز قد يكون مضللاً بعض الشيء، فمحافظات مثل قلوة، القرى، العقيق والمنندق هي محافظات إدارية فقط إلا أنها لا تعدو كونها مجرد قرى كبيرة نسبياً في عموم المخيال الشعبي هناك.

٢-١- أهمية الدراسة وفرضيتها:

ركزت معظم الدراسات التي تناولت إشكالية الاختلالات الإقليمية في المملكة على عدم التوازن في التنمية بين المناطق، من خلال إجراء مقارنات بينها لاستخلاص الفوارق التنموية، وعدم التوازنات الإقليمية (المصلحي، ١٤٠٩هـ؛ الجارالله، ١٤٢٠هـ؛ الهويش، ١٤٣١هـ). لكن هناك نقص شديد في الدراسات التي تلقي الضوء على القضايا والتذبذبات التنموية في المنطقة الواحدة، وبين وحداتها المكانية المنتشرة في ظهريها. وهنا تكمن أهمية مثل هكذا دراسة؛ لتركز على المعوقات التي تعاني منها منطقة محددة بعينها، وتبحث فيما ينبغي القيام به لتجسير هذه الفجوة التنموية القائمة بينها وبين المناطق التي تفوقها وبين وحداتها المكانية فيما بينها من حيث مستويات التنمية. وهذه النقطة بالتحديد هي ما ستنبري الدراسة الحالية لمعالجتها، متخذة من منطقة الباحة حالة دراسية. ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أن هناك دراستين لكل من الجار الله والضيوفي

(١٩٩٨) والهويش (٢٠٠٩) اعتمدتا على دراسة الوحدات المكانية على المستويات الصغرى للمحافظات، وليس على الوحدات الإقليمية الكبرى للمناطق. علاوة على تسليطها الضوء على جانب لم ينل حقه من البحث والدراسة، فإن هذه الورقة تنطلق من فرضية مفادها أن السياسات التخطيطية التي اعتمدت في الإستراتيجيات الوطنية المختلفة أسهمت في تفاقم الاختلالات التنموية بين المناطق وداخل المنطقة الواحدة؛ لاختزالها مفهوم التنمية في مجرد عملية التحديث فلم تنتج حركة تنموية. وهذا ما ستسعى الدراسة إلى تبيانه أو تفنيده، من خلال استقراء مؤشرات التنمية في منطقة الباحة كحالة دراسية. وفيما يأتي شرح مقتضب لفحوى هذه الفرضية:

إن ما يمكن ملاحظته في مقترحات الإستراتيجيات التنموية وأهدافها في الدول النامية هو حرصها على تزويد المناطق المتخلفة بما ينقصها من خدمات ومرافق وتجهيزات حديثة. بهذا المفهوم تكون هذه الإستراتيجيات قد ركزت على عملية التحديث modernization وليس عملية التنمية development. فإدخال المرافق والوسائل الحديثة إلى الوحدات المكانية القروية والمراكز العمرانية، قد يؤدي إلى تحديثها؛ لكنه لا ينجم عنه بالضرورة تفعيل حركة التنمية فيها. من هنا كان ينبغي إذاً إعادة النظر في نموذج التحديث modernization paradigm الذي طغى على العملية التخطيطية سياسة وممارسة وتنظيراً، والاستعاضة عنه بنموذج التنمية development paradigm الذي يتعاطى مع تنمية الوحدات المكانية في الإقليم من قرى ومدن، باعتبارها عملية متعددة المستويات multi-level ومتعددة الفاعلين multi-actor ومتعددة الأوجه multi-faceted. فالتنمية المكانية في جوهرها هي استجابة سكان الوحدة المكانية المعنية لحالات تراجع القاعدة الاقتصادية لأنشطتهم؛ ومحاولاتهم التعامل معها من خلال تغيير الأنشطة، وتكيفهم مع الظروف المستجدة. وعليه فإن التنمية المكانية - وفق هذا المنظور - هي عملية حراك ذاتي للسكان؛ للنهوض بمستواهم وتحقيق عوائد أعلى، والحد من الخسائر التي يتكبدها من الممارسات السابقة في الأنشطة

المعتادة كالزراعة والرعي. فالسكان المعنيون أنفسهم هم من يتولى عملية تنمية ذواتهم، وتطوير أماكن وجودهم، ويبقى دور المؤسسات محصوراً في توفير البيئة المناسبة، ووسائل الدعم والتحفيز لتطوير الرأسمال الإنساني Human Capital لهذا المجتمع المحلي، ورفع كفاءات أعضائه وتحسين مهاراتهم.

أما الفرضية الثانية فنقوم على أن سياسات الدعم السخي التي تقدمها الدولة لمختلف القطاعات الاقتصادية عجزت عن أن تسهم في تحقيق التنمية، وتقليل الفوارق التنموية في منطقة الباحة؛ بسبب تركيزها على دعم القطاع sector-based subsidies وليس على بعث التنمية المكانية على المستوى المحلي territory-based local development. وهنا لا بد من توضيح مختصر لعناصر هذه الفرضية وشرحها.

تسمت مقاربات السياسات التنموية للأقاليم بتحيزها للمدينة على حساب القرى والأرياف، وتعاطت مع المدينة والريف باعتبارهما وحدتين منفصلتين أو متنافرتين. وهذا ما نتج عنه هذه الاختلالات التنموية والفوارق الكبيرة في التنمية بين الريف والمدينة. ومن هذا المنطلق برزت مقاربة جديدة للتعاطي مع إشكالية وضع السياسات التنموية على مستوى المنطقة الإقليمية. تقوم هذه المقاربة على اعتبار أن تنمية المكان territory أساس عملية التنمية، وليس فقط تنمية القطاع sector الاقتصادي (الزراعي أو الصناعي أو الخدماتي). وعليه فإنه ينبغي أثناء وضع سياسات التنمية الإقليمية، الاهتمام بصياغة إستراتيجيات لتنمية الوحدات المكانية، سواء كانت عمرانية أو قروية، ورفع مستوى تنافسيتها من خلال الاستثمار في مقوماتها ومواردها المحلية Locally based development. ومن ثم فإنه يتعين عدم التعامل مع الوحدات المكانية الأصغر من قرى ومدن صغيرة كمجرد مخزون غذائي للوحدات العمرانية الأكبر (المدن الرئيسية بالمنطقة).

وقد نجم عن هذا المفهوم الجديد للتنمية المكانية للإقليم territory-based development بدل تنمية القطاعات الاقتصادية فيه sector-based development، تحول عن السياسات السابقة التي تقوم على إعادة توزيع العوائد والمداخل،

وتوجيه الدعم الخارجي للقطاعات الاقتصادية بالمناطق القروية ومجتمعاتها المحلية نحو مقاربات تدعو للاستثمار في الموارد الذاتية المحلية لهذه الوحدات المكانية (قرى وبلدات)، من خلال تحسين المقومات والعوامل الداخلية لهذه المجتمعات المحلية، والرفع من مستوى أدائها وتحسين كفاءاتها (إيسرمان، 2007 Isserman؛ بايك وآخرون، 2005 Pike, et al.؛ بيسانى وآخرون، 2011 Pisani et al.). إن بروز هذا الاهتمام المتزايد بالموارد الطبيعية والعناصر الثقافية لمجتمعات الوحدات المكانية الريفية أدى بالمهتمين بالشأن التنموي للدعوة لتحديد هذه الموارد والمقومات وتثمينها، ومن ثم البناء عليها أثناء إعداد وصياغة السياسات المكانية territorial policies للتنمية الإقليمية.

للتحقق من هذه الفرضيات إثباتاً أو تفنيدياً، تتبنى هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تقوم بتوصيف ظاهرة التنمية في منطقة الباحة، واستقراء مؤشراتنا على مستوى مختلف الوحدات المكانية بها، وربط الأسباب بمسبباتها لتستخلص مكامن الخلل والقصور، في محاولة لتفسير الوضع القائم لعملية التنمية بالمنطقة، والتعبير عنها كمياً من خلال المؤشرات الإحصائية.

٢-٢- مقاربات التنمية في منطقة الباحة:

لم تشذ التنمية في منطقة الباحة عن أساليب المقاربات التقليدية للتنمية الريفية والإقليمية التي عرضناها سابقاً في أدبيات الدراسة. فقد اعتمدت في مجملها على توفير الدعم للقطاعات الاقتصادية التي كانت من المفترض أن تساعد سكان المنطقة على تحسين أوضاعهم ورفع مستوى معيشتهم. لهذا كان الدعم موجهاً للأنشطة الصناعية والزراعية والخدمية الموجودة بالمنطقة؛ بهدف توفير الوظائف لليد العاملة هناك. كما وُضعت سياسات لتوفير أنواع الدعم المختلفة لتطوير قطاع الأعمال والمقاولات الصغيرة. لذلك تم تسهيل منح القروض لمساعدة مثل هذه الأنشطة والأعمال على النهوض، وفتح المجال أمام مختلف المبادرات، التي تهدف لتحسين أجواء الاستثمار وخلق الوظائف. فقد تم اعتماد جملة من الآليات لتحقيق هذه السياسات وتفعيل تلك المبادرات، مثل

تقديم المنح والمساهمات المالية وتوفير القروض، وعرض بعض المحفزات الاستثمارية وغيرها من الوسائل؛ لمساعدة المؤسسات في الحصول على التمويل اللازم للقيام بأعمالها، ولإغراء صغار المقاولين ورجال الأعمال للاهتمام بالأنشطة والاستثمارات في الباحة. إلا أن كل هذه الوسائل لم تتمكن من بعث الحركة التنموية في المنطقة. فالزراعة شهدت تراجعاً في مساحات الأراضي المزروعة أو المستصلحة وفي عائداتها ومنتجاتها. كما أنها لم تتمكن من توفير وظائف جديدة مغرية لشباب المنطقة. ولهذا كانت النتيجة بالنسبة لحركة التنمية في المنطقة مزيداً من هجرة السكان ومغادرة الطاقات الحية لها.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الوحدات المكانية الصغرى لم تستفد من هذا الدعم السخي بسبب استئثار المدن الرئيسية بمعظمه؛ حيث تم تحويل هذا الدعم للإنفاق على توفير الخدمات والمرافق هناك. وهو ما كان له الأثر السلبي البالغ على باقي المراكز والوحدات المكانية الأقل حجماً ونمواً؛ مما أدى إلى تراجع التنمية فيها أكثر، وعدم إسهامها في عملية النهوض التنموي بالمنطقة. فالإنفاق الحكومي المباشر على الخدمات والمرافق الذي استفادت منه المراكز العمرانية الرئيسية في منطقة الباحة، قد أدى إلى حدوث اختلالات كبيرة وتباينات جمة بين هذه المراكز (الباحة، المخواة، وبلجرشي) وباقي الوحدات المكانية الأصغر من مراكز وقرى. تجدر الإشارة في هذا الصدد - على سبيل المثال لا الحصر - إلى أن ميزانية أمانة منطقة الباحة للعامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بلغت ٦٩٦ مليون ريال و ١٠٥٢ مليون ريال على التوالي، وخصّصت في معظمها لمشاريع داخل النطاق العمراني لمدينة الباحة، ولم تستفد الوحدات المكانية الصغرى فيها من أية مشاريع ذات بال (المصدر: صحيفة الباحة اليوم). مثل هذه الاختلالات التنموية بين المراكز العمرانية والوحدات المكانية بالظهير الريفي تؤدي في النهاية لتسارع حركة الهجرة، ونزوح السكان من القرى والأرياف إلى حواضر المدن، أو إلى خارج المنطقة للاستقرار بكبريات المدن في المملكة كالرياض وجدة والدمام. هذه الهجرة أفرغت منطقة الباحة من طاقاتها البشرية وكفاءاتها الشبابية؛ مما

كان له الأثر السلبي الواضح على عملية التنمية برمتها. فقد بلغ عدد السكان الذين تعود أصولهم لمنطقة الباحة لكنهم هجروها وفضلوا الاستقرار في غيرها من مدن المملكة حوالي ١٢٨ ألف شخص، بحسب الإحصاءات الرسمية المتوافرة (نتائج التعداد العام للسكن والسكان لعام ٢٠١٠).

٢-٣- مؤشر النمو السكاني في الباحة:

لا شك أن البحث في مؤشرات السكان ونموهم في منطقة الباحة سيعكس جانباً كبيراً من إشكالات التنمية في المنطقة. فتنامي سكان منطقة ما بإطراد واستقطابها لسكان جدد من مناطق مختلفة دليل على قوة اقتصادها وتحسن مستويات التنمية بها. أما إذا فقدت المنطقة جزءاً من سكانها لصالح مناطق أخرى فهذا دليل على ضعف قاعدتها الاقتصادية. فقد بلغ عدد سكان الباحة، بحسب إحصائيات ٢٠١٠، حوالي ٤١١٨٨٨ نسمة، مسجلاً نمواً على مستوى المنطقة بحوالي ٩٪ مقارنة بما كان عليه في تعداد سنة ٢٠٠٤م وهو ما يعني أن مؤشر النمو السكاني بالباحة بطيء جداً؛ حيث يكاد يصل لنصف المعدل العام لنمو المملكة والمقدر بحوالي ١٦٪. وإذا تأملنا مؤشر هذه الزيادة للسكان السعوديين في المنطقة نجد أنه لم يزد على ٦٪ (أي ١٪ سنوياً) وهو نصف المعدل الوطني لنمو السعوديين. وهذا المؤشر يعني أن المنطقة طاردة للسكان لصالح المدن الرئيسية في المملكة. أما نسبة النمو عند غير السعوديين فكانت في حدود ٢٨٪ (٤,٦٪ سنوياً)، وهو ما يؤشر على حركة استقدام قوية نسبياً للوافدين للعمل في المنطقة.

أما إذا تأملنا مؤشرات هذا النمو على مستوى المحافظات فنجد أن أهم مدينتين في المنطقة وهما الباحة وبلجرشي، لم تشهدا نمواً سريعاً في سكانهما السعوديين، ما بين سنتي الإحصاء العام ٢٠١٠ و٢٠٠٤م. ففي محافظة الباحة كانت الزيادة بنسبة ٨٪ وفي بلجرشي ٣٪ فقط. أما عند غير السعوديين فكانت نسبة الزيادة بحوالي ٢٢٪ و٢١٪ على التوالي. أما محافظتا العقيق والمخواة فقد شهدتا زيادة معتبرة في سكانهما، حيث زاد عدد السعوديين بنسبة ١٧٪.

و٦٪ على التوالي، أما نسبة زيادة الوافدين فقد قفزت بحوالي ٩٦٪ للعقيق و٥١٪ للمخواة، كما هو موضح في الجدول المرفق أدناه (الجدول ١).

الجدول (١)

عدد سكان محافظات الباحة حسب تعدادي ٢٠١٠ و ٢٠٠٤ ونسبة الزيادة

المحافظة	سنة الإحصاء		نسبة الزيادة
	٢٠١٠	٢٠٠٤	
الباحة	١٠٣٤١١	٩٣٢٨٧	٪١١
بلجرشي	٦٥٢٢٢	٦١٥٠٣	٪٦
المندق	٤٧٢٣٥	٤٥٦٥٣	٪٣
المخواه	٧٠٦٦٤	٦٤٣٥٣	٪١٠
العقيق	٣٥٦٢٩	٢٨٤٨٦	٪٢٥
قلوه	٥٨٢٤٦	٥٥٤٥٦	٪٥
القرى	٣١٤٨٠	٢٩١٦٢	٪٨
الجملة (منطقة الباحة)	٤١١٨٨٨	٣٧٧٩٠٠	٪٩
المملكة	٢٧١٣٦٩٧٧	٢٢٦٧٨٢٦٢	٪١٦
المملكة (سعوديين)	١٨,٧٠٧,٥٧٦	١٦٥٢٧٣٤٠	٪١٢

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وتدل هذه المؤشرات على أن معظم النمو يحدث بسبب استقدام الوافدين للعمل في المدن الصغيرة والمناطق الريفية في مختلف الوظائف الخدمية والزراعية، وغيرها من الأعمال التي لا يقبل عليها المواطنون (كخدمات المنازل). أما السعوديون فإنهم يضطرون لمغادرة المنطقة بحثاً عن وظائف مناسبة في المناطق الأخرى خاصة في مدن الرياض وجدة والدمام.

وتتعرز فرضية كون الباحة منطقة طارئة لسكانها من الشباب، حينما نتأمل مؤشر السكان السعوديين بحسب الجنس في المنطقة. تبين الإحصائيات الواردة في الجدول أدناه أنه باستثناء محافظة الباحة فإن عدد السكان السعوديين من الإناث يفوق عدد الذكور في جميع المحافظات، مما يدل على أن شباب المنطقة

من الذكور يفضلون الهجرة إلى خارج المنطقة (الجدول ٢). فحركة الهجرة في المجتمعات المحافظة عادة ما تكون انتقائية للعنصر الذكري، وبشكل خاص من فئة الشباب المتعلم. وهذا ما يجعل المنطقة تفقد قسماً كبيراً من طاقاتها الحية والنشطة لصالح مدن المملكة الأربعة الرئيسية (الرياض، جدة، مكة، الدمام). للإشارة فإن الإناث في مجتمع الباحة يتميزان بارتفاع نسبة الأمية والبطالة في أوساطهن مقارنة بالذكور، بحسب ما تبينه بيانات التعداد العام للسكان والمساكن لسنتي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠م (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات).

الجدول (٢)

سكان الباحة بحسب المحافظات والجنس وسعودي وغير سعودي لسنة ٢٠١٠

المحافظة	سعوديون Saudi			غير سعوديين Non-Saudi			الجملة Total	
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
الباحة	٤١٦٩٣	٣٩٢٢١	٨٠٩١٤	١٦٤٤٥	٦٠٥٢	٢٢٤٩٧	٥٨١٣٨	٤٥٢٧٣
بلجرشي	٢٥٨٦١	٢٧١٦١	٥٣٠٢٢	٩٢٤٢	٢٩٥٩	١٢٢٠١	٣٥١٠٣	٣٠١٢٠
المنطق	١٩٧١١	٢٢٧٥٩	٤٢٤٧٠	٣٥٦٨	١١٩٧	٤٧٦٥	٢٣٢٧٩	٢٣٩٥٦
المخواه	٢٩٧٧٤	٣٢٤٠٣	٦٢١٧٧	٧٠٣٤	١٤٥٣	٨٤٨٧	٣٦٨٠٨	٣٣٨٥٦
العقيق	١٤٢٥٥	١٥٣٢٧	٢٩٦٢٧	٥٢٠٦	٧٩٦	٦٠٠٢	١٩٤٦١	١٦١٦٨
قلوه	٢٥٣١١	٢٨٠٠٣	٥٣٣١٤	٢٩٨٤	٩٤٨	٤٩٣٢	٢٩٢٩٥	٢٨٩٥١
القرى	١٢٧٣٤	١٤٣٧٨	٢٧١١٢	٢٣٧٣	٩٩٥	٤٣٦٨	١٦١٠٧	١٥٣٧٣
الجملة	١٦٩٣٣٩	١٧٩٢٩٧	٣٤٨٦٣٦	٤٨٨٥٢	١٤٤٠٠	٦٣٢٥٢	٢١٨١٩١	١٩٣٦٩٧

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

إن هذه الهجرة الانتقائية مؤشر على فقدان منطقة الباحة لكثير من الطاقات الحية من سكانها لصالح مناطق أخرى يكون وضعها التنموي أرقى وأحسن. وهو ما من شأنه أن يفاقم الوضع المتدني أصلاً للتنمية في منطقة الباحة وفي ريفها على الأخص، ويتراجع مستواها مقارنة بالعديد من مناطق المملكة. وهذا بالضبط ما تؤكدته المؤشرات الإحصائية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات؛ حيث تبين أن منطقة الباحة تحتل ذيل الترتيب من حيث نمو

السكان وإقبال الوافدين إليها. فعدد القادمين للباحة لا يزيد على ٥٦ شخصاً لكل ألف نسمة، في حين أن عدد النازحين منها يفوق ٣٩٠ شخصاً في الألف، وهي بذلك تحتل المرتبة الأخيرة على المستوى الوطني بمعدل صافي هجرة في حدود (-٣٣٤) شخصاً في الألف. وحينما نجد أن مؤشر معدل صافي الهجرة لمنطقة جازان التي تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة هو (-١٣٢) شخصاً لكل ألف (الجدول ٣)، يتضح لنا مدى تفاقم الأزمة التنموية وحدتها في منطقة الباحة.

الجدول (٣)

الهجرة الداخلية للسكان السعوديين بحسب محل الميلاد ومكان الإقامة المعتاد على مستوى المناطق عام ١٤٢٥هـ

المنطقة	إجمالي عدد السكان	عدد المهاجرين		معدلات الهجرة (في الألف)	
		الوافدين	النازحين	الوافدين	النازحين
الرياض	٣٧٢٧٦٨٢	٥١١٧١٥	١٧٤٤٦٥	١٣٧,٣	٤٦,٨
مكة المكرمة	٣٥٨٢٢٧٥	٣٠٢٨٢٨	٢٣٤٧٥٨	٨٤,٥	٦٥,٥
المدينة المنورة	١١٤٢٩٣٤	٨٠٩٦٠	١٠٧٢٨٨	٧٠,٨	٩٣,٩
القصيم	٨١٩٤٠٣	٤٩٠٥٩	١٢٧٣٥٨	٥٩,٩	١٥٥,٤
الشرقية	٢٥٥١٤٤٦	٣١٥٤٧١	١٠٩٤٦١	١٢٣,٦	٤٢,٩
عسير	١٤٣٦٤٥٩	٩٧٣٧٤	٢٢٠٦٨٣	١٢٣,٦	١٥٣,٦
تبوك	٥٩١٨٤٦	١٠٩١٠٩	٥٢٨٦٥	١٨٤,٤	٨٩,٣
حائل	٤٥٤٠٤٩	٢٣٩٦٤	٧٤٧٨٩	٥٢,٨	١٦٤,٧
الحدود الشمالية	٢٤٠٤٦٢	٢٩٤٦٥	٤٩٣٦٨	١٢٢,٥	٢٠٥,٣
جازان	٩٩٢١٣٥	٣٠١٥٠	١٦١٦٣١	٣٠,٤	١٦٢,٩
نجران	٣٥٠٥٣٣	٤٤٠٥٢	٤٩٩٢٦	١٢٥,٧	١٤٢,٤
الباحة	٣٣٠٢١٧	١٨٥٨٢	١٢٨٩١٥	٥٦,٣	٣٩٠,٤
الجوف	٣٠٧٨٩٩	٢٠١٥٠	٢٣١٢٦	٦٥,٤	٧٥,١
الجملة	١٦٥٢٧٣٤٠	١٦٣٢٨٧٩	١٦٣٢٨٧٩	٩٨,٨	-

المصدر: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن، ١٤٢٥هـ.

ما من شك أن محدودية فرص التنمية والوظائف في المنطقة وعدم جاذبيتها للاستثمارات قد تفسر إلى حد بعيد أسباب الهجرة من الباحة وعدم إقبال السكان عليها. فبحسب مؤشرات الأرقام الواردة في الجدول أدناه فإن أزمة النمو السكاني في المنطقة ما فتئت تتفاقم، وقد شهدت تراجعاً كبيراً ومطرداً في معدلاتها، كما تبينه إحصائيات تعدادات السكان المتعاقبة؛ فنجد أن مؤشر نسبة النمو قد انخفض إلى حوالي الثلث (من ٣,٣٪ إلى ١,١٪) في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٤م مقارنة بالفترة الإحصائية السابقة ١٩٧٤-١٩٩٢م. أما مؤشر معدل إقبال الوافدين على الباحة فقد شهد تناقصاً هو أيضاً إلى حوالي الربع (من ١٢,٧٪ إلى ٣,١٪) خلال الفترة نفسها (الجدول ٤) لتتربع بهذا منطقة الباحة المرتبة الأخيرة في المملكة، من حيث مؤشر النمو السكاني فيها.

الجدول (٤)

تطور توزيع السكان في منطقة الباحة

نسبة الوافدين		معدل النمو السنوي المتوسط		إجمالي السكان		
٢٠٠٤م	١٩٩٢م	١٩٩٢-٢٠٠٤م	١٩٧٤-١٩٩٢م	٢٠٠٤م	١٩٩٢م	١٩٧٤م
٣,١٪	١٢,٧٪	١,١٪	٣,٣٪	٣٧٧٧٣٩	٣٣٢١٥٧	١٨٥٩٠٥
الأخيرة	الأخيرة	الأخيرة	الأخيرة	المرتبة بالنسبة للمملكة		

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢-٤- مؤشر التوزيع النسبي للسكان:

أما إذا تأملنا مؤشر التوزيع النسبي لسكان الباحة مقارنة بسكان المملكة فإنه يعزز بقوة فرضية معاناة منطقة الباحة من تباطؤ نموها السكاني وانحساره. فمؤشر نصيب المنطقة من السكان يعرف تقلصاً مستمراً ما بين كل فترة إحصائية وأخرى. ففي أول إحصائيات رسمية للسكان بالمملكة (١٩٧٤م) كانت منطقة الباحة تضم ما نسبته ٢,٨٪ من إجمالي السكان، لتتراجع هذه النسبة إلى ٢٪ فقط في سنة الإحصاء الشامل للسكان الذي أُجري عام

١٩٩٢م. وقد تناقصت هذه النسبة أكثر في الإحصاء الشامل الذي تلاه في ٢٠٠٤م حيث سجلت الباحة ما نسبته ١,٧٪ فقط من مجموع السكان، ليستمر هذا التناقص حتى غاية الإحصاء الأخير الذي جرى سنة ٢٠١٠م؛ حيث لم تتعد هذه النسبة ١,٥٪ من مجموع سكان المملكة، كما هو مبين في الجدول ٥ أدناه.

الجدول (٥)

مؤشرات التوزيع النسبي لسكان منطقة الباحة مقارنة بسكان المملكة

العالم	نسبة السكان السعوديين	نسبتهم لسكان المملكة
١٩٧٤	٩٧,٣	٣,٠٥
١٩٨٣	٨٧,٣	٢,٣٦
٢٠٠٥	٨٦,٨	١,٦٦
٢٠١٠	٨٤,٦	١,٥٠

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

٢-٥- مؤشر التركيز السكاني:

هذا الوضع التنموي المتدني لمنطقة الباحة ومدنها مقارنة بغيرها من المناطق لم يؤد فقط إلى عزوف سكان المناطق الأخرى عن الهجرة إليها، وإنما تسبب أيضاً في عدم قدرة مدن الباحة على استقطاب السكان من الوحدات المكانية الأصغر المتناثرة في ظهيرها الريفي. ولهذا كان مؤشر التركيز السكاني في منطقة الباحة لا يتجاوز (٤٠٪)، في حين أن أهم مدينتين في منطقة الرياض تستحوذان على ٨٢٪ من السكان، بحسب بيانات ٢٠٠٩ (الخطة الإستراتيجية التاسعة). وبذلك فإن منطقة الباحة تتذيل الترتيب على مستوى مناطق المملكة في هذا المؤشر. فقد استحوذت أهم وأكبر مدينة في المنطقة وهي مدينة الباحة على أقل من ربع السكان (٢٤٪)، وتلتها بلجرشي بحوالي (١٦٪) (الجدول ٦). وإن دل هذا المؤشر على شيء، فإنما يدل على ضعف القاعدة الاقتصادية للمنطقة عموماً وللمدن الرئيسة تحديداً.

الجدول (٦)

مؤشر التركيز السكاني لأهم مدينتين بالمنطقة

المدينة الأولى	مؤشر التركيز السكاني	المدينة الثانية	مؤشر التركيز السكاني	مؤشر المدينتين على مستوى المنطقة
الباحة	٢٤٪	بلجرشي	١٦٪	٤٠٪

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

وبسبب تراجع التنمية في المنطقة إجمالاً فإن المعطيات الإحصائية التي أفرزها الإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة ٢٠٠٤ لم يبين حدوث ظاهرة النزوح إلى مدن المنطقة. يتضح ذلك من خلال فحص درجة التركيز السكاني بالمدن؛ حيث بلغ عدد سكان المدن بمنطقة الباحة ١٧٩٦٤٤ نسمة فقط، وهو ما يمثل ما نسبته ٤٧,٥٪ من إجمالي سكان المنطقة (الجدول ٧). وهذا يعني أن أكثر من نصف السكان آثروا البقاء في الوحدات المكانية الأصغر من القرى والأرياف؛ ليستمروا في مزاوله نمط الحياة والأنشطة التي ألفوها واعتادوا عليها. وقد يكون أيضاً أن مستوى الخدمات التي توفرها مدن المنطقة ليس بالمستوى الذي يدفعهم للتضحية باستقرارهم في هذه الوحدات المكانية الأصغر، من أجل الانتقال لحياة مدينة هي إلى نمط حياة القرية أقرب. ويبين الجدول ٧ أدناه أن محافظة الباحة عاصمة المنطقة ومحافظة بلجرشي هما المدينتان الأكثر تحضراً مقارنة بباقي مدن الإقليم. فقري مدينة الباحة تكاد تلتحم كلها بالنواة العمرانية، لتشكل بالتالي جزءاً من المدينة، لدرجة صار معها معظم السكان (٩١,٣٪) من الحضر. أما بلجرشي فيكاد يكون ثلثا سكانها (٦٤,٥٪) ضمن النطاق العمراني للمدينة. أما باقي المحافظات فيغلب عليها الطابع الريفي القروي (الجدول ٧).

الجدول (٧)

توزيع سكان المدن والقرى بمحافظات الباحة بحسب تعداد ٢٠٠٤

عدد التجمعات القروية	النسبة	عدد سكان		المدينة
		المحافظة	المدينة	
٧٥	٪٩١,٣	٩٣٢٨٧	٨٥٢١٢	الباحة
٧٧	٪٦٤,٥	٦١٥٠٣	٣٩٦٥٠	بلجرشي
١١٢	٪٢٠,٠	٤٥٦٥٣	٩١٤٤	المنشق
٢٤٧	٪٢٩,٥	٦٤٣٥٣	١٨٩٩١	المخواه
١٠٧	٪٤٤,٥	٢٨٤٨٦	١٢٦٧٤	العقيق
٣٠٤	٪٢٠,٨	٥٥٤٥٦	١١٥١٥	قلوه
١١٧	٪٨,٤	٢٩١٦٢	٢٤٥٨	القرى
١٠٣٩	٪٤٧,٥	٣٧٧٩٠٠	١٧٩٦٤٤	المجموع

المصدر: مصلحة الإحصاء والمعلومات ٢٠٠٤.

٢-٦- مؤشر مراكز النمو المحلية:

سبقت الإشارة أعلاه إلى توصيات الإستراتيجية الوطنية للتنمية، التي تقضي بضرورة توجيه التنمية للمدن الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز القطاع الخاص من أجل تحويل اهتماماته ومشاريعه الاستثمارية لهذه المدن الصغيرة والمتوسطة ومناطقها الأقل نمواً. وبالرغم من كل ذلك فإن منطقة الباحة ومدنها لم تتمكن من الاستفادة من هذه التوصيات وترجمتها على أرض الواقع. فقد تم اختيار مجموعة من مراكز النمو بكل منطقة لتكثيف جهود التنمية، ومن ثم انتشارها إلى الوحدات المكانية الأصغر المتناثرة في الظهر الريفي لها. فقد كان عدد مراكز النمو المحلية التي تم إنشاؤها بمنطقة الباحة محدوداً جداً (خمسة مراكز فقط) لا يفي بتغطية احتياجات التنمية لكامل الإقليم. فكانت منطقة الباحة تضم العدد الأقل من مراكز النمو من ضمن مناطق المملكة الثلاث عشرة (الجدول ٨).

٢-٧- تنمية الوحدات المكانية الأصغر بمنطقة الباحة:

تميز الاستيطان في منطقة الباحة لعقود طويلة بنمط التجمعات القروية المتناثرة في ربوع الإقليم، وكانت تعد ما يربو على ٥٠٠٠ قرية. إلا أن معظمها تُرك في العقود الأخيرة بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت الطفرة البترولية في المملكة. فمعظم هذه القرى أصبحت مجرد أطلال آيلة للزوال، ولم يبق منها اليوم إلا حوالي ١٠٣٩ قرية مأهولة، كما هو موضح في الجدول ٧ أعلاه. أما سبب هذا التراجع في عدد القرى فيعود لهجر السكان لها، وتخليهم عنها لعدة عوامل؛ لعل أهمها تغير القاعدة الاقتصادية التي أصبحت تعتمد على قطاع الخدمات الحكومي بدل الزراعة التي تعاني أصلاً من قلة الدعم ونقص الأراضي الزراعية وشح المياه؛ بسبب عدم انتظام التساقط وقلة السدود. فمع تقلص عوائد القطاع الأول (الرعي والزراعة) اتجهت الكثير من الأسر لتغيير نشاطها الاقتصادي التقليدي، والانخراط في قطاع الخدمات الإدارية والتعليم؛ مما اضطرهم لهجر الوحدات المكانية الأصغر والانتقال للوحدات المكانية الكبرى. وجدير بالذكر أن معظم السياسات التخطيطية بالمنطقة كانت تركز أساساً على تنمية الوحدات المكانية الأكبر المتمثلة في أمهات المدن والمراكز الحضرية مهمة الوحدات المكانية الأصغر كالقرى والهجر، فكان مصيرها الهجران والتدهور. هذا التناقض بين طبيعة المنطقة ومخططات التنمية الموجهة للمراكز الحضرية هو ما سيتم التطرق إليه في الفقرة التالية.

٢-٨- تنمية المراكز الحضرية في منطقة ريفية بالأساس:

لم تبلغ منطقة الباحة بعد درجة من التحضر؛ بحيث يكون التركيز فيها على تنمية المناطق العمرانية أمراً مجدياً. فهي بالأساس منطقة تميل أكثر إلى الطابع الريفي القروي. وقد كانت قاعدتها الاقتصادية تعتمد أساساً على الوظائف التي يوفرها القطاع الأول، قبل أن تتدخل الحكومة وتضخم القطاع الإداري

والخدماتي ليحتل الصدارة. أما القطاعات المنتجة للسلع والخدمات فدورها ضعيف جداً، ولا يكاد يكون لها إسهام يذكر في عملية التنمية. لهذا فإن هناك حاجة ملحة لتركيز الاهتمام من جديد على تطوير الأنشطة والقطاعات التي تخدم القرى والأرياف، بدل التركيز على توجيه التنمية فقط إلى أمهات المدن والمناطق العمرانية. وما التناقص الحاد في عدد القرى بالمنطقة الذي كان يربو على خمسة آلاف (٥٠٠٠) قرية متناثرة في إقليمها ليتقلص أخيراً إلى حوالي الخمس فقط (١٠٣٩ قرية)، إلا دليلاً صارخاً على أن السياسات التنموية التي أُعدت لم تكن تولي العناية الكافية لتنمية الوحدات المكانية الأصغر من قرى وهجر؛ مما أدى لهجر كثير منها وتخلي أهلها الأصليين عن سكانها.

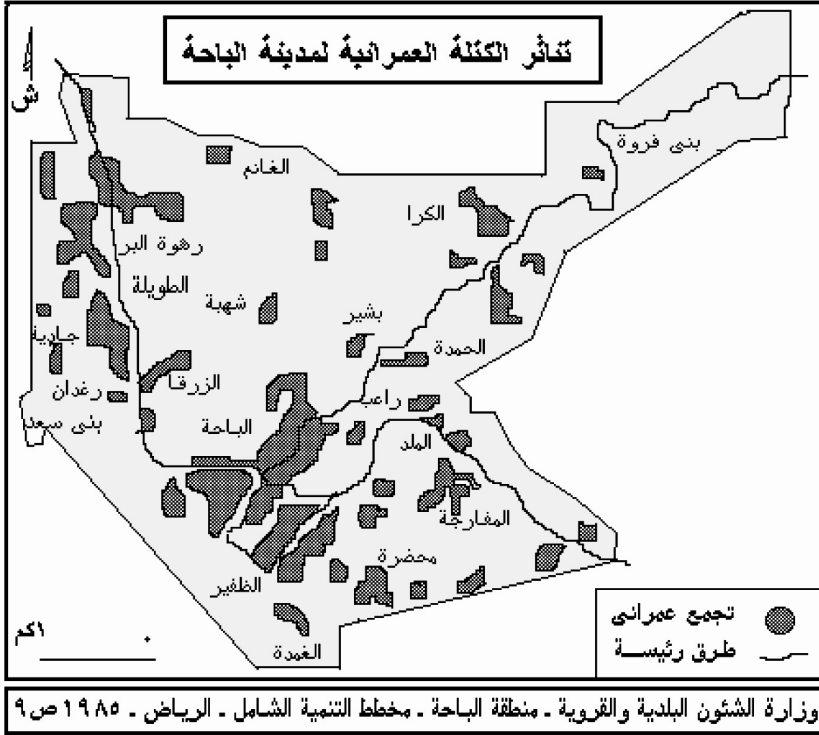
وعليه فإنه من غير الممكن التعامل مع مفهوم التنمية الإقليمية باعتباره يخص مراكز التجمعات الرئيسية في الإقليم، وإنما ينبغي أن ترتبط التنمية الريفية بنظام متوازن يتوافق مع مفهوم التخطيط والتنمية الإقليمية المرتبطة بإستراتيجية التخطيط والتنمية على مستوى الدولة؛ حيث يقتضي العمل على تخفيف وتقليص الفوارق والاختلالات التنموية بين المناطق وبين وحدات المنطقة ذاتها. وهذا لا يمكن أن يتحقق ما لم يتم العمل على تحسين أوضاع سكان الوحدات المكانية الأصغر المتناثرة في الظهر اليفي للإقليم، ورفع مستوى معيشتهم باعتباره هدفاً إستراتيجياً للعملية التنموية للمنطقة ككل. وهذا لا يتأتى إلا من خلال رفع مستوى إنتاجيتها، وتحسين قاعدتها الاقتصادية، والحد من ظاهرة الهجرة والنزوح، والعمل على استقرار سكانها بها.

وقد تبنت المملكة عدة سياسات تهدف للحد من الاختلالات الإقليمية، فعمدت لوضع إستراتيجية مراكز النمو في المملكة، التي تقوم على وضع ثلاثة أصناف لمراكز النمو (وطنية وإقليمية ومحلية)، ليتم تطبيق سياسة مراكز النمو على هذه المستويات الثلاثة، ومن ثم حصر ومعالجة مشاكل هذه المراكز، والبحث في الآليات التي تدعم النمو فيها، حتى تسهم في تحقيق التنمية الريفية والإقليمية، ومن ثم تقلص من التباينات بين المناطق بعضها مع بعض، وكذلك

ضمن حدود المنطقة الواحدة (وزارة الاقتصاد والتخطيط - الخطة الإستراتيجية الوطنية السابعة). إلا أن ما جرى في الواقع هو مد مراكز المدن الرئيسية بالخدمات والمرافق الحديثة؛ مما جعل العملية تُختزل في مفهوم التحديث modernization وليس التنمية development.

٢-٩- الطرق الرئيسية ونمط العمران بمنطقة الباحة:

تشكل الطرق الرئيسية عنصراً مهيكلاً ومنظماً لتوزيع التجمعات العمرانية، ولهذا كان نمط الاستيطان في منطقة الباحة يتميز بالتجمعات العمرانية المتناثرة على طول الطرق الرئيسية (الشكل ٣).

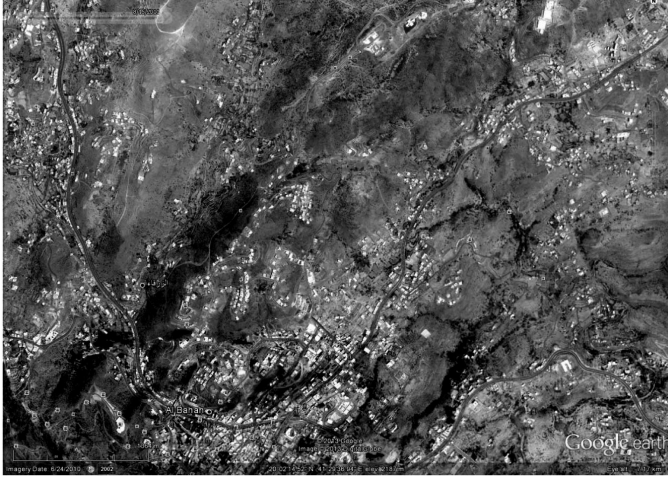


المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

الشكل (٣) - التجمعات العمرانية في منطقة الباحة

من خلال مقارنة للخريطة المعدة سنة ١٩٨٥ (الشكل ٣) والمرئية الفضائية لعام ٢٠١٣ (الشكل ٤) يتضح أن النمو والتطور الشريطي للعرمان مع الطرق الرئيسية بالباحة يعد سمة راسخة للتنمية العمرانية بها لم تحد عنها على الرغم من مرور زهاء ثلاثة عقود عليها. وهذا النمو الشريطي سيكون له تبعاته على الوحدات المكانية الأصغر من القرى والهجر الداخلية؛ حيث سيفرغها من سكانها لتتخذ مسكناً لها بديلاً بمحاذاة الطرق الرئيسية، وهو ربما أحد الأسباب الذي أدى لتفريغ العديد من القرى الخمسة آلاف التي كانت متناثرة في ريف الباحة؛ ليصبح تعدادها زهاء الألف قرية فقط (الجدول ٧)، وهي في تناقص مستمر سنة تلو أخرى.

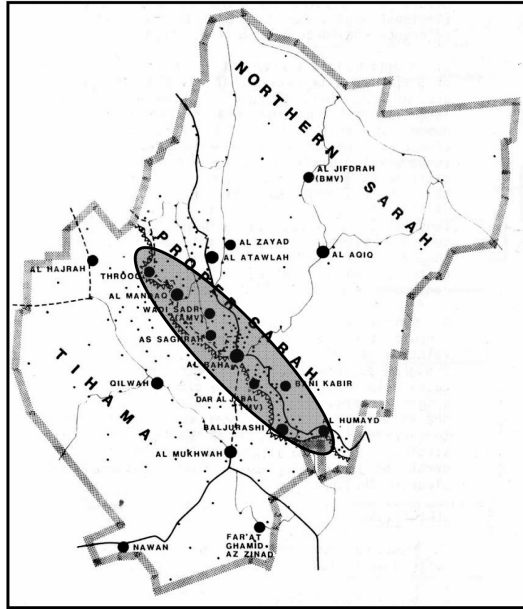
هذا النمط من التنمية العمرانية يؤشر إلى تحول كبير في الأنشطة التي تشكل ركائز القاعدة الاقتصادية للمدينة. فالتنمية الشريطية تعتمد أساساً على أنشطة الخدمات التجارية. وحيث إن الطرق غالباً ما تكون معبدة بمحاذاة مجاري الأودية، فإنها تسهم في التهام المناطق الزراعية الخصبة - على قلتها - في منطقة الباحة. وهذا ما من شأنه أن يقلص من مساحات الأراضي الزراعية، ويقلل من عدد الأسر التي تتخذ من نشاط القطاع الزراعي مصدر رزق لها؛ بسبب تحويل النشاط إلى الخدمات التجارية في المحلات المنتشرة على طول الطرق الرئيسية. هذا التحول من قطاع الزراعة والرعي إلى قطاع الخدمات الإدارية والتجارية من شأنه أن يحدث تغييراً في تركيبة الأسر، وفي النظام الاجتماعي السائد هناك لقرون طويلة. فطبيعة النشاط في القطاع الأول كالزراعة والرعي تستدعي تماسك الأسرة واعتماد أفرادها على بعضهم البعض؛ بسبب عدم إمكانية تقسيم الأراضي الزراعية إلى ما لا نهاية. أما الانخراط في أنشطة الخدمات التجارية فهو لا يحتاج لمثل هذا التضامن الأسري، مما يكون مدعاة للاستقلالية الفردية، ومن ثم تقليص هيمنة العائلة المركبة ودورها في الحياة الاجتماعية.



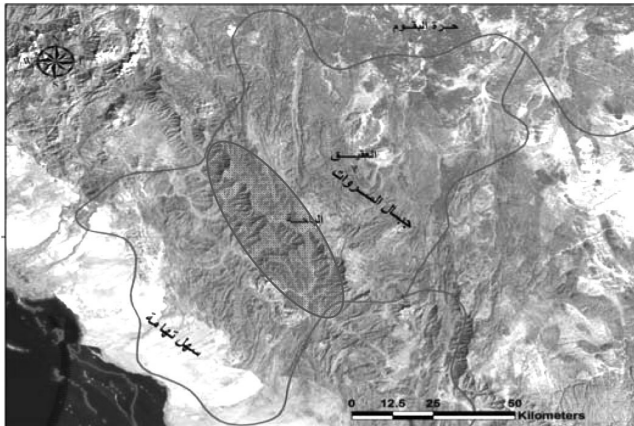
الشكل (٤) - صورة جوية للتجمعات العمرانية الممتدة متناثرة على طول الطريق الرئيس بالباحة

ومن تأمل الخريطة فيما يلي يتضح أن توزيع التجمعات السكانية بمنطقة الباحة يميل للتركز في الجزء الأوسط من الإقليم، على طول محور يمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي، كما هو مبين في الشكل ٥. فبحسب إحصائيات سنة ٢٠٠٤ فإن أكثر من نصف سكان المنطقة ٥٣,١٪ يتركزون في الوسط على محور بلجرشي الباحة المنطق، كما يتركز حوالي ثلث السكان ٣١,٧٪ على محور قلوة المخواة بموازاة المحور السابق. بمعنى آخر فإن هذين المحورين الاستيطانيين يستحوذان على حوالي ٨٤,٨٪ من سكان المنطقة، وتبقى نسبة ضئيلة ١٥,٢٪ من السكان موزعة على باقي الإقليم في كل من منطقة السروات وتهامة.

وبملاحظة المرئية الفضائية أدناه (الشكل ٦) يتضح أن المنطقة التي يتركز بها السكان هي المنطقة الأكثر اخضراراً وكثافة من حيث غطاؤها النباتي، مما يعني أنها المنطقة الأكثر خصوبة في تربتها والأكثر وفرة في مياهها مقارنة بسهول تهامة غرباً وجبال السروات شرقاً. وهذا ما يفسر تدني نسبة السكان بمنطقتي السروات وتهامة. كما يطرح أيضاً تحدياً كبيراً أمام التنمية التي تسعى للتوفيق بين نقيضين هما ضغط الاستيطان والعمران وحماية الأراضي الزراعية الخصبة والمناطق الغابية والغطاء النباتي من التآكل والتناقص.



المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية "مخطط التنمية الشاملة لمنطقة الباحة".
الشكل (٥) - توزيع المحافظات والتجمعات العمرانية في منطقة الباحة وفق المحور الممتد من بلجرشي إلى الباحة إلى المنطق على امتداد الطريق الإقليمي الطائف الباحة أبها



الشكل (٦) - مرئية فضائية تبين كثافة الغطاء النباتي في المنطقة الجبلية المرتفعة حيث يتركز معظم سكان الباحة ومدنها الرئيسية كالباحة وبلجرشي

لعل اللافت في التجمعات العمرانية بمدن منطقة الباحة هو أن التوسع لا يتم من خلال تنامي نواة المنطقة العمرانية، وإنما نتيجة لتوسع القرى المجاورة التي تتلاحم مع الوقت مع بعضها البعض ومع نواة المدينة. أي بتعبير آخر أن نمو القرى والتجمعات الريفية هو الذي ضخم المناطق العمرانية وزاد من رقعتها. فكأن الريف هو الذي زحف إلى المدينة وليس العكس. وهذا هو السبب في حفاظ هذه القرى على وظائفها الزراعية والرعية، ومن ثم طابعها القروي الريفي. ويبدو هذا التفسير متوافقاً إلى حد بعيد مع استنتاج خلص إليه أحد الباحثين، مفاده أن سكان الريف يشكلون الأغلبية الساحقة لسكان منطقة الباحة بنسبة ٩٠٪، بحسب ما جاء في دراسة للقباني (القباني، ١٤٢٠هـ).

٢-١٠- مؤشّر مد الطرق المسفلّنة:

أسهم شق الطرق الجديدة في التخلي عن سكنى الوحدات المكانية الأصغر خاصة القرى النائية منها وإقامة مساكن بديلة على جوانب هذه الطرق؛ للاستفادة من وصوليتها للمناطق العمرانية، وما ينجم عنها من خدمات مصاحبة كسهولة التنقل، والاستفادة من تمديدات شبكة الكهرباء. فكثيرة هي القرى المنتشرة في ربوع منطقة الباحة التي بقيت على هامش التنمية الإقليمية، بسبب عدم وصول أبسط الخدمات إليها كالطرق المسفلّنة والكهرباء. فهناك على سبيل المثال حوالي ٦٤٩ قرية (٢٨,٦٪ من مجموع القرى) في المنطقة معزولة تماماً عن المناطق الحضرية، ولا يربطها أي طريق مسفلت بالمدن. كما أن هناك أيضاً ٣٧١ قرية أخرى (٢٢٪) تتميز بضعف ارتباطها بالمناطق الحضرية بسبب الطرق الترابية التي لم تُرق بعد لأن تتم سفلتتها. بضم هذين الصنفين لبعضهما نجد أن ٦٠,٦٪ من الوحدات المكانية الأصغر بمنطقة الباحة تعاني من العزلة، بسبب عدم مد شبكة الطرق إليها، ومن ثم ضعف ارتباطها بالمدن. مثل هذه الوحدات المكانية لا يمكنها إلا الاعتماد على الزراعة والرعي بالدرجة الأولى في أنشطتها الاقتصادية؛ ذلك أن وظائف القطاعات الأخرى كالصناعة والخدمات تتطلب ارتباطاً قوياً بالمراكز العمرانية الكبرى وأسواقها، عن طريق الطرق المسفلّنة وخطوط

الطاقة الكهربائية ووسائل الاتصال الأخرى. فهناك فقط ٦٦٣ قرية أي ما يمثل ٣٩,٤٪ من إجمالي قرى الباحة وصلتها الطرق المسفلتة، فكان ارتباطها قوياً بالمدن القائمة. وتتميز هذه القرى بموقعها على مقربة من الطرق الرئيسية القائمة؛ مما جعل عملية مد شبكة الطرق المسفلتة إليها أمراً في غاية اليسر والسهولة. يُضاف لكل هذا أن هناك حتى الآن ما يربو على ٩٦ قرية لم تصلها خدمات الكهرباء. كما أن ما يزيد على ٧١٣ قرية لم تستفد بعد من خدمة توصيل المياه لتلجأ إلى استخدام مياه الآبار والمياه المنقولة بالشاحنات (الوايتات).

٢-١١- الوظائف والأنشطة الاقتصادية بمنطقة الباحة:

استناداً إلى دراسة لوزارة الشؤون البلدية والقروية يعود تاريخها لسنة ١٩٧٤ كانت الباحة منطقة ريفية زراعية بالأساس؛ حيث إن معظم الوظائف التي تتوفر في المنطقة هي وظائف القطاع الأول المعتمدة أساساً على الزراعة والرعي. أما وظائف القطاعين الثاني والثالث فهي محدودة جداً مقارنة بأنشطة القطاع الأول.

أما اليوم وبحسب إحصائيات ٢٠١٠ فإن الإقبال على الوظائف التي يوفرها القطاع الأول (الزراعة والرعي والغابات) قد شهد انحساراً قوياً وعزوفاً عنه شديداً، لدرجة أصبح لا يشكل فيها سوى ما نسبته ١,١٨٪ من مجموع الوظائف بالمنطقة (أي ٨٣٨ وظيفة من أصل ٧٠٦١٩). أما في السنة التي قبلها فقد كانت نسبة المشتغلين حوالي ٣,٤٣٪ من مجموع الوظائف (٢٠١٦ من مجموع ٥٨٦٤٤). ومن تأمل البيانات يُلاحظ تقلص عدد المشتغلين بهذا القطاع حوالي مرتين ونصف (من ٢٠١٦ إلى ٨٣٨ موظفاً) في ظرف سنة واحدة فقط، (٢٠٠٩-٢٠١٠م). وهذا مؤشر قوي على تراجع أنشطة القطاع الأول بشكل سريع ومتسارع. بالمقابل فإن الإحصائيات المتوافرة تبين تنامي قطاع الخدمات بشكل لافت، وهو الذي كان يحتل المرتبة الثانية من حيث عدد المشتغلين به سنة ١٩٧٤ ليتبوأ المرتبة الأولى سنة ٢٠١٠ بعدد ٢٤٧٨١ وظيفة، مشكلة ما يزيد على ثلث الوظائف المتاحة بالمنطقة (٣٥,١٪)، وبارتفاع قدره ٣٤,٢٪ عن السنة السابقة (الجدول ٩).

الجدول (٩)

المشتغلون السعوديون (١٥ سنة فأكثر) في منطقة الباحة بحسب المجموعات الرئيسية للمهنة لعامي (٢٠٠٩-٢٠١٠م)

المجموعات الرئيسية للمهنة السنة	المديرون ومديرو الاعمال	العلمية والفنية والإنسانية	العلمية والفنية والإنسانية	المهنة الكتابية	العاملون بالبيع	العاملون بالخدمات والزراعة	العاملون الصناعيون والكيماوية والصناعات الغذائية	العمليات الهندسية الأساسية المساعدة	المهن الجملة
١٤٢٩	٣٧١٨	٧٤٠٦	١٤٩٤٦	٧١٤٥	٢٦٢٥	١٨٤٥٧	٢٠١٦	٢٢٥٥	٥٨٦٤٤
١٤٣٠	٣٧٩٢	٦٠٥٩	٢١٤٨٦	٧٨٦٤	٢٦٧١	٢٤٧٨١	٨٣٨	٣١٢٨	٧٠٦١٩

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إدارة الإحصاءات الاجتماعية.

بلغ عدد الموظفين في إحصاء ١٩٩٢ حوالي ٣٠٦٤٨ من أصل ١٧٤٣٧٤ فرداً من السكان في سن ١٥ سنة فأكثر، وهو ما يمثل نسبة ١٨٪ فقط من السكان النشطين بحسب إحصاء ١٩٩٢م. أما في ٢٠١٠ فأصبحت نسبة المنخرطين في قوة العمل ٣٣٪ (٦٦١٤٦ عاملاً من أصل ٢٠٠٢٧٦) بحسب نتائج إحصاء ٢٠١٠ (الجدول ٩). وهذا يدل على أنه في خلال ما يربو على عقدين من الزمن لم تتمكن منطقة الباحة من مضاعفة نسبة التوظيف في وسط السكان السعوديين القادرين على العمل (١٥ سنة وأكثر). فثلثا السكان النشطين ما زالوا خارج مجال العمل ولم يظفروا بعد بفرصة للتوظيف، حيث لا يشكل السعوديون سوى ما نسبته ٣٣٪ من قوة العمل من السكان القادرين على العمل (١٥ سنة فأكثر).

وتشكل مراكز المحافظات المنتشرة في منطقة الباحة مراكز خدمات للوحدات المكانية الصغيرة التابعة لها من قرى وبلدات، بالإضافة إلى كونها مراكز إدارية، وهذا ما يزيد من درجة استقطابها وهيمنتها على إقليمها، ويزيد من تبعية القرى والمدن الصغيرة للمدن الرئيسية المهيمنة على الإقليم. وحيث إنها لا توفر فرصاً وظيفية إلا لثلث سكانها، فإن هناك حاجة لدعم القاعدة الاقتصادية للمنطقة ولمدنها، من خلال جلب الاستثمارات إليها، وتنويع قاعدتها

الاقتصادية وأنشطتها أملاً في توفير مناصب شغل جديدة تستوعب هذا الكم الهائل من السكان، وتجلب آخرين إليها من مختلف جهات الوطن.

الجدول (١٠)

السكان السعوديون ١٥ سنة فأكثر بحسب الجنس والمحافظة والعلاقة بقوة العمل

المحافظة	يعمل	طالب	ربة منزل	متقاعد	أخرى	المجموع
الباحة	١٧٥٠٤	١٣٧٢٦	١٣١٧٣	١٩٥٤	١٤٧٣	٤٧٨٣٠
بلجرشي	١٠٨٢١	٨٠١٩	١٠٦٢٧	١٧٥٧	١٨٨٩	٣٣١١٣
المنطق	٧٩٠٩	٧١٣٩	٨٣٢٨	١٤٩٥	١٤٤٤	٢٦٣١٢
المخوافة	١١٤٦٢	٧٩٠٩	١٠٦٥٣	١٤٦٥	٢٣٩٨	٣٣٨٨٧
العقيق	٤٥٥٨	٢٦٨٣	٥٠٨٠	٥٢٨	٥٦٥	١٣٤١٤
قلوة	٨٩٢٤	٦٧٤٦	١٠٠٩١	١٥١٥	٢٢٤٨	٢٩٥٢٤
القرى	٤٩٦٨	٤٣٥٧	٤٧٣٩	٨٦٠	١٢٧٢	١٦١٩٦
المجموع	٦٦١٤٦	٥٠٥٧٦	٦٢٦٩١	٩٥٧٤	١١٢٨٩	٢٠٠٢٧٦

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات - إدارة الإحصاءات الاجتماعية.

٢-١٢- مؤشرات التوظيف في القطاعات الاقتصادية:

ما من شك أن تأمل مؤشرات التوظيف في مختلف القطاعات الاقتصادية في المنطقة سيكشف - بما لا ريب فيه - مدى متانة القاعدة الاقتصادية من عدمها في المنطقة وفي مدنها، ومدى قدرتها على توفير الفرص الوظيفية لأبنائها. وتبين هذه المؤشرات أن منطقة الباحة تعاني من تأخر في تطوير القطاع الصناعي المنتج؛ حيث إنه لا يستوعب إلا ما نسبته ٠,٦٪ من قوة العمل بالمنطقة، وهي نسبة ضئيلة جداً. فمعظم العمال يشتغلون بقطاع الخدمات الحكومي بالدرجة الأولى (الإدارة العامة والدفاع والتعليم) بنسبة ٧٨,٠١٪ بحسب نتائج الإحصاء العام لسنة ٢٠٠٤م. أما أنشطة القطاع الأول (النشاط الزراعي والرعي) التي كانت في السابق أساس القاعدة الاقتصادية في المنطقة،

فلم تعد تُشغّل سوى نسبة بسيطة من العمال في حدود ٢,٥١٪ على مستوى المنطقة. ومن هنا فإن اقتصاد الباحة هو اقتصاد يعتمد أساساً على القطاع الخدمي الحكومي (الإدارة والتعليم والصحة)، الذي ينخرط فيه أغلبية العاملين بالمنطقة بنسبة ٨٧٪ (نتائج التعداد العام للسكن والسكان ٢٠٠٤). أما النسبة المتبقية من العمال (١٣٪) فتتوزع على باقي القطاعات الإنتاجية الخدمية والسلعية (التجارة، الصناعة، الزراعة والرعي).

٢-١٣ - مؤشرات المؤسسات الاقتصادية:

أما من حيث مؤشر عدد المؤسسات الاقتصادية فإن النشاط التجاري يشكل العدد الأكبر منها بلا منازع؛ حيث يضم أكثر من نصف المؤسسات الاقتصادية بالمنطقة بحوالي ٣٣٤٨ مؤسسة، أي بنسبة ٥٠,٩٪ من إجمالي عددها. ويحتل نشاط الخدمات المرتبة الثانية؛ حيث يبلغ عدد المؤسسات الخدمية به ٢٧٦١ مؤسسة بنسبة ٤٢٪ من إجمالي المؤسسات الاقتصادية في المنطقة. وبضمهما لبعضهما يستحوذ هذان القطاعان معاً على حوالي ٩٣٪ من المؤسسات الاقتصادية في إقليم الباحة. ولم تتمكن المؤسسات الصناعية إلا من نسبة ضئيلة لا تتعدى ٥,٧٪، وبعدد محدود جداً من المؤسسات لا يزيد على ٣٧٨ مؤسسة فقط، جلها في الصناعات التحويلية البسيطة مثل بلوك البناء وورق التغليف. أما المؤسسات الزراعية فقد تذيلت الترتيب بحوالي ٩٠ مؤسسة فقط، وهي بهذا لا تمثل إلا ما نسبته ١,٤٪ من إجمالي عدد المؤسسات بالمنطقة. وهذا دليل آخر على تراجع نشاط الزراعة والرعي، الذي كان في الأصل أساس اقتصاد المنطقة. ويرجع السبب في ذلك لقلّة المياه ومحدودية الأراضي الزراعية وصغر مساحاتها. يُضاف لذلك تراجع مداخيل القطاع الزراعي مقارنة بغيره من القطاعات الخدمية والتجارية، وهو ما أدى لعزوف أبناء المنطقة عن النشاط الزراعي، وإقبالهم على الوظائف الخدمية في الإدارات الحكومية والدفاع والتعليم وغيره.

وبتأمل مؤشرات توزيع هذه المنشآت الاقتصادية على الإقليم يتضح أن معظمها يتركز في أهم مدينتين وهما الباحة التي تستحوذ على حصة الأسد

منها بنسبة ٣٩,٨٪ ثم تليها بلجرشي بما يعادل ٢١,٤٪ من المؤسسات، كما هو مبين في الجدول (١١). وإذا أمعنا النظر في مؤشرات توزيع هذه المؤسسات بحسب قطاعاتها نجد أن هناك تركزاً مفرطاً للمؤسسات التجارية بهاتين المدينتين (الباحة وبلجرشي)؛ حيث يبلغ مؤشر التركيز النسبي للمنشآت التجارية بهما مجتمعين حوالي (٦٥٪). أما التركيز النسبي للمؤسسات الخدمية فكان في حدود ٥٩٪، وجاءت المؤسسات الزراعية بتركز نسبي فاق ٧١٪ في المدينتين معاً. وقد انخفض هذا المؤشر في حالة المؤسسات الصناعية؛ حيث لم يتجاوز حدود ٣٩٪. تدل هذه المؤشرات الخاصة بالتركز النسبي للمنشآت الاقتصادية أن هاتين المدينتين (الباحة وبلجرشي) تكادان تستفردان وحدهما بمعظم الأنشطة الاقتصادية في الإقليم. وهذا ما يعزز الفوارق التنموية بالمنطقة، ومن ثم يؤدي إلى تراجع التنمية في باقي المحافظات والوحدات المكانية الأصغر، ومن ثم تفاقم الاختلالات التنموية. والنتيجة لكل هذا هو تزايد حركة النزوح من مواطني سكانها في القرى والأرياف إلى المناطق الأخرى.

الجدول (١١)

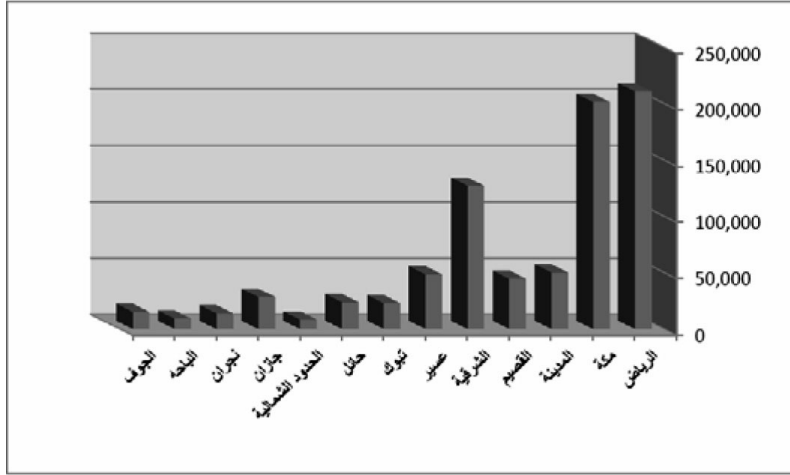
توزيع المؤسسات الاقتصادية بحسب النشاط الرئيسي والموقع

المحافظة	المؤسسات الاقتصادية					جملة
	التجارية	الصناعية	الخدمات	الزراعية	العدد	
الباحة	١٤٠٦	٦٣	١١١٦	٣٥	٢٦٢٠	٣٩,٨٠
بلجرشي	٧٨٣	٨٢	٥١٦	٢٩	١٤١٠	٢١,٤٠
العقيق	١٤٨	٤٥	١٧٢	٣	٣٦٩	٥,٦٠
المنندق	٣٥٤	٥١	٣٣٩	٧	٧٥١	١١,٤٠
المخواه	٢٨٤	٦٥	٢٧٢	٧	٦٢٨	٩,٦٠
قلوة	٢٢٢	٤٢	١٢٠	٥	٣٨٩	٥,٩٠
القرى	١٥١	٣٠	٢٢٥	٤	٤١٠	٦,٣٠
جملة	٣٣٤٨	٣٧٨	٢٧٦١	٩٠	٦٥٧٧	١٠٠

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية: التقرير الفني المخططات الإرشادية لمنطقة الباحة ١٤٢٨هـ.

٢-١٤- مؤشر الاستثمار والمنشآت الاقتصادية في المنطقة:

ومما زاد من عجز منطقة الباحة في الحاق بنظيراتها الأكثر نمواً، وأعاق قدرتها على تقليص الفجوة التنموية، هو شح الاستثمارات الخاصة التي تُضخ في الشرايين الاقتصادية للمنطقة. ويتضح ذلك من خلال ملاحظة توزيع عدد المقاولين المصنِّفين على مناطق المملكة؛ حيث نجد أن منطقة الباحة تفتقر للمقاولات الرئيسية المصنفة. فهي لا تحوي أي مقاول مصنّف ضمن الدرجات الثلاث الأولى، وتحتل بذلك ذيل الترتيب على المستوى الوطني بعدد أربع مقاولات من الدرجة الرابعة و١٧ من الدرجة الخامسة فقط (مصلحة الإحصاء والمعلومات). وهذا دليل على ضعف القاعدة الاقتصادية لمنطقة الباحة، ومعاناتها من نقص في الطاقات الوظيفية المدربة، وانخفاض مستوى الآليات وعزوف الشركات الكبرى عن الاستثمار في المنطقة. وهذا ما قد يفسر إلى حد بعيد النتائج الهزيلة في مسيرة التنمية بمنطقة الباحة.



المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات ٢٠١٠.

الشكل (٧) - توزيع المنشآت الاقتصادية على مستوى مناطق المملكة لسنة ٢٠١٠

فالبائانات المستقاة من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات في وزارة الاقتصاد والتخطيط تبين ضعف عدد المنشآت الاقتصادية بمنطقة الباحة؛ حيث

تضم حوالي ١٣,٩٠٦ منشآت عاملة فقط، في حين أن متوسط المملكة هو ٧٠٦٩٨ منشأة. بتعبير آخر فإن منطقة الباحة تعاني من عجز كبير؛ حيث إنها لا تحوي إلا أقل من خمس المعدل الوطني من حيث المنشآت والمقاولات الاقتصادية. فهي بهذا تحتل المرتبة الأخيرة مع منطقة الحدود الشمالية مقارنة بنظيراتها في المملكة، كما هو مبين في الشكل ٧ أعلاه.

٢-١٥- مؤشّر الاستثمارات الصناعية والزراعية والسياحية:

تعاني القطاعات الاقتصادية المختلفة في المنطقة من الضعف والتدني. فمؤشّر القطاع الصناعي في المنطقة متراجع جداً؛ حيث إن حجمه لا يتعدى ٣,٠٪ من إجمالي المصانع بالمملكة، ويبقى عدد ما هو متوافر من صناعات محدود في بعض مصانع البلوك والورق. كما أنه لا يستوعب إلا عدداً ضئيلاً ومحدوداً من العمالة التي لا يتعدى مؤشرها ما نسبته ١,٠٪ من العمالة في هذا القطاع. أما مؤشّر التمويل والقروض فهي أضعف ولا تزيد على ٣,٠٪ من إجمالي التمويل في المملكة.

ويتضح هذا العجز في تحقيق التنمية بشكل جلي، إذا ما تأملنا بعض المؤشرات الصناعية والسياحية الخاصة بمنطقة الباحة. فبالنظر إلى مؤشّر الاستثمار الصناعي نجد أن الباحة تحتل المرتبة الأخيرة من حيث متوسط حجم التمويل للمصنع الواحد الذي لا يربو على ٦ ملايين ريال، وهو ما يجعلها أقل بحوالي ٢٥ مرة من المتوسط الوطني الذي يقدر بحوالي ٨٧ مليون ريال للمصنع الواحد في المملكة. من جهة أخرى فإن متوسط نصيب الفرد من القروض الصناعية في الباحة لا يتعدى ٨٠ ريالاً، وهي المرتبة الأخيرة في المملكة التي تخصص للفرد الواحد في المتوسط قرصاً بقيمة ٤٦٧١ ريالاً. وبمقارنة بسيطة يتضح حجم العجز الذي تعانيه الباحة من حيث الاستثمار الصناعي الذي يقل فيها بحوالي ٥٨ مرة عن المعدل الوطني.

أما إذا تأملنا حجم الاستثمارات الزراعية في الباحة فإنها ليست بأحسن حال من نظيرتها الصناعية. فنصيب الفرد من القروض الزراعية لا يزيد على ١٨٣ ريالاً، في حين أن متوسط المملكة هو ٧٥٥ ريالاً للفرد الواحد. وهذا ما

يفسر انحسار الأراضي الزراعية، وتضاؤل محاصيلها في منطقة الباحة بالرغم من شهرتها كمنطقة زراعية. فبحسب إحصائيات وزارة الزراعة بخصوص التوزيع النسبي للأراضي الزراعية والمحاصيل الرئيسة بين مناطق المملكة، نجد أن الباحة تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث المساحات الزراعية بنسبة ٠,٤٪ فقط أما إنتاجها من الأعلاف والخضراوات والفواكه فهو ٠,١٪، ٠,٢٪ و ١,٨٪ على التوالي.

أما بخصوص المؤشرات السياحية، فإنها تشير إلى أن قطاع السياحة لم ينهض بالرغم من توافر كل الإمكانيات والمقومات السياحية للمنطقة، زيادة على وقوعها بين منطقتين نشطتين سياحياً هما منطقتا عسير ومكة المكرمة. فبدل أن تستفيد من زخم هذين القطبين السياحيين، تعاني الباحة من منافستها لها لدرجة أنهما حرمتاها من حصتها من السياح على الرغم من موقعها الإستراتيجي بين المنطقتين. وعليه فإنه على الرغم من كل هذه الفرص والمقومات السياحية التي تتمتع بها المنطقة، فإن إحصائيات الهيئة العليا للسياحة تشير إلى أن معدل إشغال غرف الفنادق في الباحة لا يزيد على ٤٧,٦٪، وهي المرتبة ما قبل الأخيرة على مستوى المملكة، التي يبلغ متوسط شغل فنادقها ٥٤,٦٪. وبحسب إحصائيات الهيئة العليا للسياحة فإن الفنادق لا تخدم إلا حوالي ٣٪ من إجمالي عدد الزوار للباحة.

أما قطاع البناء والتشييد فهو صغير محدود لا يفي بكل احتياجات المنطقة، ولهذا نلاحظ انتشار المساكن الشعبية بشكل لافت في ربوع المنطقة؛ حيث نجد أن نصف الأسر السعودية تقريباً (٤٩٪) لا يزال يتخذ من المساكن الشعبية مأوى له وسكناً. ولعل قلة المعروض من المباني السكنية الحديثة من أنماط مباني الشقق (٣٠,٥٪) والفلل (٨٪) بحسب إحصائيات ٢٠١٠م ليؤشر على محدودية قطاع البناء والتشييد في الباحة.

وبالنظر إلى حجم القروض التنموية التي استفادت منها منطقة الباحة لسنة ٢٠٠٨ نلاحظ أنها كانت الأضعف على مستوى المملكة؛ مما يدل على عزوف

المستثمرين والشركات على الدخول لأسواق الباحة سواء الصناعية أو العقارية أو الزراعية، كما يوضح الجدول (١٢) أدناه.

الجدول (١٢)

توزيع القروض التنموية لمنطقة الباحة لسنة ٢٠٠٨ (بالمليون ريال)

المنطقة	الصناعي	العقاري	الزراعي	التسليف والادخار
الباحة	-	٤٢	٣	٢٨٩
متوسط المملكة	٦٧٨	٤١٠	٦١	٧٠٨
المرتبة	الأخيرة	الأخيرة	الأخيرة	ما قبل الأخيرة

المصدر: التقارير السنوية لصناديق الإقراض الحكومية.

تبين هذه الأرقام بما لا يدع مجالاً للشك، أن منطقة الباحة متأخرة جداً عن نظيراتها من المناطق في قطاعي الزراعة والصناعة على السواء. فهذان القطاعان على أهميتهما لا يشكلان رافداً رئيسياً لاقتصاد المنطقة، الذي أصبح يعتمد بشكل أساسي على قطاع الخدمات الحكومية في المدن الرئيسية. فقطاع الزراعة أخذ في الانحسار، كما أن عدد الأراضي الزراعية الخصبة على قلته يتضاءل سنة بعد سنة، والوصول إلى الأسواق الأخرى لبيع المنتج واجتذاب الصناعات صعب. أما ضعف القطاع الصناعي فيرجع إلى عدة أسباب، أهمها المستوى المتدني للبنية الأساسية المساندة وقلّة القروض لتشجيع الصناعات الصغيرة، إضافة إلى السوق المحلي الصغير نسبياً (إستراتيجية التنمية الحضرية ٢٠٠١). تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تراجع دور القطاع الزراعي وضعف عوائده على الأسر، مقارنة بقطاعات أخرى كالتجارة والقطاع الحكومي مثلاً، فقد بقيت صورة الباحة كمنطقة زراعية راسخة في المخيال الجماعي لسكانها. ويعود تقلص مردود الزراعة لعدة أسباب؛ أهمها صغر القطع الزراعية المستغلة وتناثرها، إضافة إلى شح المياه وقلّة الدعم والاستثمارات فيها. يُضاف إلى ذلك الاستمرار في اعتماد الطرق التقليدية في الزراعة والسقي، وعدم تبني أساليب وتقنيات الزراعة والسقي المبتكرة والمستحدثة كالتقطير وغيره.

الجدول (١٣)

معامل التوطن لأقسام الأنشطة الاقتصادية الرئيسية بمنطقة الباحة

معامل التوطن	على مستوى منطقة الباحة		على مستوى المملكة		أقسام الأنشطة الاقتصادية الرئيسية
	النسبة المئوية	عدد العمالة	النسبة المئوية	عدد العمالة	
١,٢٥	٢,٥٠	١٤٢٤	٢,٠١	٦٦١٣٠	الزراعة والصيد البري والغابات
٠,١١	٠,٠١	٦	٠,٠٩	٣١٢٦	صيد السمك
٠,٠٢	٠,٠٦	٣٤	٢,٤٤	٨٠٥٠٢	التعدين والتحجير
٠,٢٠	٠,٥٨	٣٢٨	٢,٨٧	٩٤٥٧٥	الصناعات التحويلية
٠,٧٧	١,٠٢	٥٧٩	١,٣٢	٤٣٥٣٤	إمداد الكهرباء والغاز والمياه
٠,٧٣	١,٢٦	٧١٤	١,٧٣	٥٦٩٨٣	التشييد والبناء
٠,٥٥	٢,٨٥	١٦١٩	٥,١٩	١٧١٢٥٩	تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح السيارات
٠,٣٠	٠,١٢	٦٩	٠,٤٠	١٣٣٣٩	الفنادق والمطاعم
٠,٧١	٣,٠٧	١٧٤٤	٤,٣٥	١٤٣٤٢٣	النقل والتخزين والمواصلات
٠,٥٠	٠,٧١	٤٠٣	١,٤١	٤٦٣٧٩	الخدمات التقنية الوسيطة
٠,٤٢	٠,٩١	٥١٥	٢,١٨	٧١٨٥٩	أنشطة العقارات والإيجارات
٠,٨٦	٣٩,٣٧	٢٢٣٨١	٤٥,٨٠	١٥١٠٦٩٣	الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي
١,٦٢	٣٨,٦٤	٢١٩٦٧	٢٣,٨٥	٧٨٦٧٧٣	التعليم
١,٣٢	٦,٣٤	٣٦٠٣	٤,٧٩	١٥٧٨٩٢	الصحة والخدمات الاجتماعية
١,٩١	٢,٤٤	١٣٨٥	١,٢٨	٤٢١٧٣	أنشطة الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية
٠,٥٠	٠,١٢	٦٩	٠,٢٤	٨٠٥٨	توظيف الأسر الخاصة لخدمة المعاونين في المنازل
٠,٢٧	٠,٠١	٧	٠,٠٤	١٤٨١	المنظمات والهيئات الأجنبية
	١٠٠,٠٠	٥٦٨٤٧	١٠٠,٠٠	٣٢٩٨١٧٩	الجملة

المصدر: النتائج التفصيلية، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥ هـ مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط.

يبين الجدول (١٣) أن منطقة الباحة تعاني عجزاً كبيراً في توطين جل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في المنطقة، سواء كانت الصناعة أو التجارة أو خدمات المطاعم والنقل والتشييد والبناء وهلم جرا.

إجمالاً يمكن القول إن ضعف القطاعات الاقتصادية الذي سبق توضيحه أعلاه سينعكس سلباً على مستويات التنمية في الباحة. وهذا بالضبط ما يعكسه مؤشر نسبة العمالة الوافدة في المنطقة الذي لا يتعدى ١٣,١٪ فقط، وهي نسبة ضعيفة وتقل عن نصف المعدل الوطني والمقدر بحوالي ٢٧,١٪. إن مؤشر انخفاض نسبة العمالة لدليل واضح على ضعف التنمية في الباحة مقارنة بما هي عليه على المستوى الوطني. فزيادة نسب العمالة الوافدة مؤشر قوي على انتعاش التنمية في أي منطقة. كما أن ارتفاع نسبة الأمية في أوساط السكان وقد بلغت ٢٢,٧٪ يعد عائقاً كبيراً أمام فرص التنمية. فهذه النسبة تتفوق بكثير على معدل الأمية بالمملكة الذي لا يتجاوز حد ١٤,٧٪.

٢-١٦ - مؤشر خدمات المياه:

كما سبقت الإشارة له أعلاه، فإن توافر الموارد المائية كان هو المحدد الأساسي لنمط الاستيطان والعمران بإقليم الباحة. إلا أنه مع الزمن، بدأت تعاني منطقة الباحة كثيراً من نضوب هذا المورد وافتقارها له. ولقد كان شح المياه في كثير من القرى السبب الرئيس لهجر سكانها لها. فمن كل خمس قرى تم التخلي عن سكنى أربع منها. كما أن الاستثمارات المخصصة للتغذية بالمياه الصالحة للشرب لم تتل حظها في العملية التنموية، وهذا واضح من خلال مؤشرات الأرقام الإحصائية المتوافرة؛ حيث نجد أن معدل استهلاك الفرد في الباحة لا يتعدى ٥٦ لتراً في اليوم، في حين أن معدل المملكة في هذا الشأن حوالي أربعة أضعاف ما تستهلكه الباحة (٢٢١ لتراً في اليوم). وهو ما يعني أن الباحة تعاني عجزاً كبيراً في توفير خدمة توصيل المياه لسكانها.

أما إذا تأملنا مؤشر توصيلات مياه الشرب للسكان، فإننا نجد أن الباحة تحتل مكانة متدنية في توفير هذه الخدمة لسكانها. فالمؤشر الإحصائي يشير

إلى أن الباحة لم تستطع توفير سوى ٨,٢ توصيلة مياه شرب لكل ١٠٠ ساكن، وهذا معدل ضعيف جداً إذا ما قورن بالمعدل العام على المستوى الوطني الذي يُقدر بحوالي ٣٨ توصيلة لكل ١٠٠ ساكن، أي أنه يفوق بحوالي خمس مرات تقريباً متوسط توصيلات ماء الشرب بالباحة (العريشي ٢٠١٢). وهذا دليل واضح على تراجع التنمية بالمنطقة قياساً بما تشهده المملكة عموماً بالنظر إلى توفير خدمات المياه وتوصيلات مياه الشرب. وهذا النقص هو ما جعل غالبية الأسر الساكنة في الباحة (٧١,٩٪) تتزود بالمياه عن طريق الوايتات وخمسها (٢٠,٧٪) تعتمد على ضخ مياه الآبار، وتستفيد نسبة ضئيلة فقط (٧,٣٪) من توصيلها بالشبكة العامة للمياه، بحسب أرقام مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لتعداد سنة ٢٠٠٤.

٢-١٧ - مؤشر خدمات الصرف الصحي:

أما فيما يخص ربط المساكن بشبكة الصرف الصحي فإن التوزيع النسبي لهم جاء على النحو الآتي: ٣٪ فقط من المساكن مرتبطة بالشبكة الرئيسية للصرف و ٣,٠٪ ترتبط بشبكة خاصة، أما الغالبية الساحقة ٩٥,٤٪ فلها بيارات (الجدول ١٤) (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، تعداد ٢٠٠٤).

أما في إحصاء عام ١٩٩٢ فقد كانت نسبة الربط بالشبكة العامة للصرف الصحي لا تزيد على ١٪ (٥١٣ من أصل ٥٥٧٠٢ مسكن) وكانت أغلب المساكن مزودة ببيارات ٨٣٪، كما كانت هناك نسبة معتبرة (١٧٪) لا تمتلك لا بيارات ولا هي مربوطة بشبكة الصرف الصحي. وهذا يدل على أنه لم يحدث هناك تقدم كبير في أعمال الربط بشبكة الصرف الصحي في المنطقة. وقد يكون لعامل التضاريس الوعرة دور في تأخر أعمال شق شبكة الصرف الصحي.

أما إذا تأملنا الخدمات التي تقدمها البلديات كخدمة الصرف الصحي مثلاً، فإننا نجد أن الباحة تتبوء المرتبة الأخيرة دون منازع على مستوى المملكة. فهي لم تستطع توفير توصيلات الصرف الصحي إلا بمعدل هزيل بأقل من توصيلة واحدة لكل ١٠٠ ساكن، في حين نجد أن متوسط المملكة أعلى من هذا بكثير

(١٩ توصيلة لكل ١٠٠ ساكن) (العريشي، ٢٠١٢). قد يكون للطبيعة التضاريسية الوعرة في الباحة دور في هذا التأخر المسجل، لكن بالمقابل فهناك كثير من المناطق التي تتميز بطبوغرافية وعرة أيضاً ولكنها فاقت الباحة بكثير من حيث تقديم مثل هذه الخدمات لسكانها، كالمناطق التي تقع في جبال السروات في الجهة الغربية من المملكة كمنطقة عسير مثلاً.

٢-١٨- مؤشر خدمات الطاقة:

لا شك أن الطاقة هي المحرك الأساسي لعملية التنمية، فعدم توافرها بالشكل الكافي سيعيق عملية التنمية في أي مدينة أو قرية. والمؤشرات الخاصة بنصيب الفرد من الطاقة الكهربائية في الباحة تبين بوضوح عجزها في هذه الخدمة؛ حيث إن نصيب الفرد في الباحة لا يتعدى ٤ كيلو واط للمسكن الواحد، وهو أقل بكثير مما يحصل عليه المسكن في المملكة عموماً والمقدر بحوالي ٩ كيلو واط للمسكن الواحد. وهذا يعني أن الأسرة الساكنة بالباحة لا تحصل إلا على أقل من نصف ما تُزود به نظيرتها على المستوى الوطني. وبهذا تتبوأ الباحة المرتبة الأخيرة في المملكة عن جدارة.

كل هذه المؤشرات تدل على ضعف حركة التنمية في منطقة الباحة، وتراجع مستواها مقارنة بمناطق المملكة الأخرى؛ مما يجعلها منطقة طاردة للسكان وللفرص الاستثمارية، ومن ثم يعزز تخلفها عن تدارك العجز التنموي الذي تعانيه أصلاً مقارنة بمناطق المملكة الأخرى، كما يزيد من حدة الاختلالات والتباينات الإقليمية داخل منطقة الباحة ذاتها. فالمعدل الرسمي للبطالة في منطقة الباحة يبلغ ٨,٧٪ وهو معدل يفوق بكثير متوسط المملكة الذي يُقدر بحسب الإحصائيات الرسمية بحوالي (٥,٤٪) فقط. كما أن نسبة من هم في سن الشغل لكنهم خارج قوة العمل يمثلون نسبة معتبرة؛ حيث يشكلون ما نسبته ٤٨,١٪ (مصلحة الإحصاء والمعلومات).

٣ - خلاصة وتوصيات للتنمية الإقليمية والريفية بمنطقة الباحة:

يبدو من خلال ما تم عرضه أعلاه أن السياسات التخطيطية المنتهجة في

منطقة الباحة لم تسهم حتى الآن في تقليص الاختلالات التنموية التي تعاني منها المنطقة، ولم تتمكن من تحقيق توازن نسبي ما بين الوحدات المكانية في المنطقة ذاتها. فمن خلال بيانات جميع المؤشرات التي تم عرضها يتضح بجلاء أن المنطقة بجميع وحداتها المكانية الكبرى والصغرى لا تزال تعاني من نقص كبير في الخدمات، وضعف أكبر في قاعدتها الاقتصادية. فكل المؤشرات تعكس تراجع مستوى التنمية في المنطقة، وتفاقم الاختلالات التنموية بين المدن الرئيسية والقرى المنشرة في ظهيرها الريفي. كما تعاني أيضاً من نقص الفرص الوظيفية المنتجة للسلع والخدمات وتضخم القطاع الحكومي غير المنتج. ويبدو أن السبب في كل هذا هو النهج المعتمد على سياسات الدعم الموجّه لمختلف القطاعات الاقتصادية sector-based policies التي تقدمها الدولة للمنطقة، الذي لم يعد مجدياً لتوليد حركة تنموية في الباحة على الأقل. فنصف قرن من تبني هذه السياسات لم تتمكن من تحقيق القفزة التنموية المنشودة في المنطقة، وإنما على العكس من ذلك، يبدو أنها عمّقت الفجوة التنموية وفاقت المشاكل الهيكلية المركبة والمتعددة التي تعاني منها الباحة. قد تكون هذه السياسات القائمة على الدعم قد أسهمت إلى حد ما في إدخال بعض عناصر التحديث modernization للمنطقة لكنها لم تتمكن من تفعيل حركة التنمية development dynamics فيها.

ولتقليص حدة هذا التباين وتحقيق التنمية المتوازنة للمراكز العمرانية والريفية بمنطقة الباحة فإنه لا مناص من إعادة النظر في هذا الأسلوب القائم على سياسات المساعدات والدعم القطاعي subsidies and sector-based policies لصالح الأسلوب البديل الذي يعتمد على التنمية المكانية territory-based policies على مستوى مختلف وحدات الإقليم. هذا الأسلوب الجديد الذي يركز على الاستثمار في الموارد والمقومات المحلية والكامنة في كل وحدة مكانية، من شأنه أن يبعث عملية التنمية الذاتية محلياً locally-based development ليشكل الأداة الكفيلة بمعالجة مثل هذه الاختلالات والمشاكل. لهذا الغرض يتعين وضع حزمة من السياسات التنموية المتكاملة بحيث تركز على ثلاثة أبعاد رئيسية.

يتمثل البعد الأول في العمل على تعرف الموارد المحلية، واستكشاف المقومات الخاصة بكل وحدة مكانية قائمة في المنطقة، والاستثمار فيها والبناء عليها، في صياغة السياسات التنموية المحلية، مع إشراك المجتمع المحلي وتمكينه من المساهمة بفعالية في هذا الحراك التنموي وتحديد أولوياته. ويهتم البعد الثاني بإنشاء شبكة مترابطة (شبكة الطرق وتكنولوجيا الاتصالات وشبكات منظمات المجتمعات المحلية) تربط بين مختلف الوحدات المكانية المنتشرة في المنطقة لتسهيل الوصول Accessibility إلى هذه المراكز، وتنظيم مجتمعاتها وارتداد أسواقها بسهولة. أما البعد الثالث فيعنى بإنشاء رواق محلي للتنمية development corridor يصل بين أمهات المدن في المنطقة (بلجرشي - الباحة - المنطق) حيث كثافة الاستيطان والأنشطة والسكان، ليشكل عصب التنمية ومحركها؛ لتمتد لكامل الوحدات المكانية في المنطقة، وتكون له القدرة على توزيع الخدمات بكل كفاءة على باقي وحدات المنطقة.

وحيث إن عملية التنمية هي عملية ديناميكية فإنها تحتاج لمراجعة مستمرة وإعادة تحديث updating من وقت لآخر؛ حتى تتكيف مع الظروف المستحدثة والعوارض الطارئة، وليتم تحسينها وتعديلها مع مرور الوقت. وما دامت أولويات التنمية تتغير بحسب الظروف كما تتغير الوسائل المعتمدة لبلوغها وطرق تحقيقها فإنه بات ضرورياً صياغة إستراتيجيات التنمية وخططها بشكل مرن، يمكن معها إحداث ما ينبغي من تغييرات تتجاوب وتغير الأولويات والمقاربات. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن مهمة وضع الخطط والإستراتيجيات ليست حكرًا على الخبراء التكنوقراط، بل هي مهمة جميع السكان المعنيين ومختلف الأطراف الفاعلة. لهذا يتعين الانتقال من العمل وفق المنهج التخطيطي السابق الذي يعتمد على إصدار التعليمات من القمة إلى القاعدة Top Down Approach وإنما تتولى القاعدة العريضة لسكان المجتمع المحلي وجمعياته ومنظماته وضع المقترحات وإعداد السياسات التخطيطية، ثم تتبناها مؤسسات اتخاذ القرار وفق مبدأ Bottom Up Approach.

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى ضرورة التحول من التفكير في المخطط كمشروع *planning as a project* إلى التعامل مع التخطيط باعتباره عملية مستمرة لاتخاذ القرارات *Planning as a process*. هذا الأمر يستدعي الحاجة إلى مساهمة جميع الأطراف المعنية بالعملية التنموية، ومشاركتهم بفعالية في صناعة القرار ومتابعة تنفيذه. ومن هنا فإنه من الأهمية بمكان إنشاء قاعدة معلومات ذات مصداقية حتى يتسنى للمهتمين بالشأن التخطيطي متابعة العملية التخطيطية والتدخل باتخاذ القرارات المناسبة كلما استدعى الأمر ذلك. فاتخاذ القرارات السليمة يحتاج لمعلومات دقيقة، لحظية ومحدثة. فيتحتّم بداية تصميم وإعداد الأرضية لبناء قواعد البيانات الخاصة بمنطقة الباحة وأريافها ومحافظاتها وقطاعاتها الاقتصادية، ودعمها بفريق من المتخصصين والفنيين للتحليل الإستراتيجي والدعم المعرفي *Strategic Analysis and Knowledge Support System (SAKSS)* لمعالجة قضايا التنمية الريفية في المنطقة، ووضع الخطط الكفيلة بالنهوض بها ومتابعتها. وهذا سيساعد كثيراً في التعاطي مع العملية التخطيطية والتطويرية للمنطقة من منظور التخطيط كعملية مستمرة وديناميكية لصناعة القرارات واتخاذها. وبما أن التنمية الريفية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمكان فإن هذا النظام يركز بشكل لافت على المعلومات المكانية، وهو ما يساعد في التحليل المرتبط بمواقع الأمكنة المحددة، ويوفر قاعدة قوية للربط بين مختلف أوجه التنمية الريفية كالصحة والتعليم والبيئة وبرامج السلامة وغيرها. ويتطلب هذا الأمر إقامة شبكة عصرية لخدمات الاتصال والتكنولوجيات الحديثة، بحيث تتم تغطية جميع القرى والمدن وتأهيل السكان المحليين ذكوراً وإناً للتعامل مع هذه التكنولوجيات والاستفادة منها.

نتيجة لكل هذه المحددات والعوائق فإنه من الصعب البدء بالتركيز على قطاعات تتطلب استثمارات وموارد ضخمة لانطلاقها كالزراعة والصناعة. لهذا يتعين الاهتمام بقطاع يعطي عوائد ويوفر وظائف بسرعة دون أن يتطلب ذلك ضخ الكثير من الاستثمارات الأولية من الوهلة الأولى. فإذا كان من الصعب

الاعتماد في مرحلة أولية على انطلاق القطاعات الإنتاجية كالصناعة والزراعة، فإنه بالمقابل يمكن بعث القطاعات الخدمية كالسياحة التي لها مقومات محلية واعدة، ويمكنها أن تساهم في توفير عدد كبير من الوظائف المباشرة وغير المباشرة من البداية. بتعبير آخر، فإن هذا يعني التركيز بداية على اقتصاديات الاستراحة والترفيه "recreation" economies بدل الانشغال باقتصاديات الاستخراج والتصنيع extraction and industrialization economies.

ولعل ما يزيد من وجهة هذا الطرح هو وجود ما يزيد على ١٨٠ ألف ساكن تعود أصولهم لمنطقة الباحة، منتشرين في مختلف مدن المملكة، مما يشكل فرصة ثمينة لبعث السياحة العائلية والفصلية وترقيتها. فهؤلاء المهاجرون من الباحة لم يقطعوا روابطهم بها، بل جلهم يزورها من حين لآخر خاصة أيام الإجازات. وهذا ما يتيح فرصة يمكن البناء عليها في تشجيع مثل هذه الزيارات وتوسعتها لتشمل السياح على المستوى الوطني المحلي وحتى على المستوى الإقليمي. فيكفي لذلك أن يتم تحسين وسائل النقل الحديثة وشبكاتها كالطرق البرية والنقل الجوي، وتطوير الطرق الرابطة لمختلف المواقع السياحية والترفيهية، وإقامة مرافق الاستقبال كالفنادق والشقق المفروشة؛ حتى تتخلص المنطقة من وصمة السياحة النهارية العابرة التي تتميز بها حالياً.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدعوة لتنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى لا يعني بأي حال من الأحوال التخلي عن القطاع التقليدي (الزراعة والرعي)، الذي شكل لعقود طويلة القاعدة الاقتصادية للمنطقة. إذ لا بد من تقويمه وترقيته وتنشيطه من خلال مساعدة السكان المحليين على تكوين شركات زراعية تقوم على تجميع قطع الأراضي الزراعية، واستصلاح أراضي جديدة؛ لتصبح بحكم المزارع الكبيرة الحجم. ذلك أن كبر أحجام المزارع والمراعي سيستدعي إدخال التنظيمات الجديدة على القطاع، مما يساعد في تحديثه وعصرنته وجلب الاستثمارات إليه، والحصول على الدعم وإدخال أساليب مبتكرة للزراعة وتقنيات جديدة في السقي والبذر والتسويق.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- الجارالله، أحمد جارالله. (١٤٢٠هـ). نحو تعريف إجرائي للمناطق الحضرية في المملكة العربية السعودية، رسائل جغرافية. قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية. الكويت. العدد ٢٣٨: ٣٢.
- الخريف، رشود محمد. (٢٠١١). التحضر ونمو المدن في المملكة العربية السعودية، مؤتمر التحضر ومشكلات المدن في دول مجلس التعاون الخليجي. الجمعية السعودية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الرياض. المملكة العربية السعودية. ٢٥-٢٧/٥/١٤٣١هـ.
- العريشي، علي بن محمد. (٢٠١٢). "التنمية الريفية كإستراتيجية مكملة للتنمية الشاملة" ورقة غير منشورة قدمت في أعمال الجمعية العمومية ٢٨ للجمعية الجغرافية السعودية، واللقاء العلمي المصاحب بعنوان التنمية الريفية في منطقة الباحة خلال الفترة من ٦-٨/٣/٢٠١٢.
- مصلحة الإحصاءات العامة. (١٤١٣هـ). دليل حصر الخدمات بمدن وقرى منطقة الباحة. وزارة المالية والاقتصاد الوطني. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- مصلحة الاحصاءات العامة. (١٤٢٥هـ). النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن. وزارة التخطيط. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات. (١٤٣١هـ). النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن. وزارة الاقتصاد والتخطيط. الرياض. المملكة العربية السعودية.
- مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. (١٤٣٢هـ). دليل الخدمات

بالمنطقة الشرقية. وزارة الاقتصاد والتخطيط. الرياض. المملكة العربية السعودية.

- المصلحي، فتحي محمد. (١٤٠٩هـ). مدن المملكة العربية السعودية: دراسة في إمكانية الموقع. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. جامعة الكويت. الكويت. العدد ٤٦: ٩٨-١٤٧.
- العنقري، خالد محمد. (١٩٩٠). تأثير توطين البادية في التحضر بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية. العربية. جامعة الكويت. الكويت. العدد ٣٨: ٢٤-٣٧.
- الهويش، عبدالكريم خلف. (١٤٣١هـ). النظام الحضري السعودي الاقليمي ومفهوم المكان المركزي: دراسة تحليلية للتجمعات السكانية في المنطقة الشرقية. مجلة تقنية البناء. وزارة الشؤون البلدية والقروية. العدد ٢٠: ٢٦-٣٧.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Bates, Robert H. (1993). "Urban Bias: A Fresh Look," Journal of Development Studies. 29 July 1993
- Bryden, J. (2000). "Is there a New Rural Policy?" presented at International Conference: European Rural Policy at the Crossroads, June 29th- July 1st 2000, Scotland. <<http://www.abdn.ac.uk/arkleton/conf2000/papers/bryden.doc>> .
- Eastwood, R. and Lipton, M. (2000). Pro-poor growth and pro-growth poverty reduction: Meaning, evidence, and policy implications. Asian Development Review 18, 22-58.
- ISSERMAN A. M. (2005). "In the national interest: defining rural and urban correctly in research and public policy", International Regional Science Review 28, 465-499.
- Knickel, Karlheinz; Talis Tisenkopfs and Sarah Peter (eds.)(2009). "Innovation processes in agriculture and rural development Results of a cross-national analysis of the situation in seven countries, research gaps and recommendations" IN-SIGHT: Strengthening

Innovation Processes for Growth and Development. Final Report - Comparative Analysis and Synthesis. <http://www.insightproject.net/files/IN-SIGHT_final_report.pdf>.

- Lipton, M. (2005). "Urban bias", in Forsyth, T. (ed) Encyclopedia of International Development London: Routledge.
- Lipton, M. (1977). Why Poor People Stay Poor: Urban Bias in World Development, Temple Smith, London.
- LOCAL GOVERNMENT COMMISSION. (2004). Local Economies. Smart Growth: Economic Development for the 21st Century (available at: <<http://www.lgc.org/economic/localecon.html>>).
- Morgan, K. Morgan. (1997). "The regional animateur: taking stock of the Welsh Development Agency" Regional and Federal Studies, 17 (1997), pp. 70-94.
- Murdoch, Jonathan. (2000). "Networks - a new paradigm of rural development?" in Journal of Rural Studies, Volume 16, Issue 4, October 2000, Pages 407-419.
- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD). (2012). "Promoting Growth in All Regions", OECD Publishing
- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD). (2005). "Place-based Policies for Rural Development: Provinces of Arezzo and Grosseto, Tuscany, Italy". (OECD), Paris (available at: <<http://www.oecd.org/dataoecd/13/47/36166826.pdf>>).
- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD). (2006a). "The New Rural Paradigm: Policies and Governance". (OECD), Paris.
- ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD). (2006b). "Reinventing Rural Policy". Policy Briefing Paper. (OECD), Paris (available at: <<http://www.oecd.org/dataoecd/18/9/37556607.pdf>>).
- PIKE A., RODRIGUEZ-POSE A. and TOMANEY J. (2007). What kind of local and regional development and for whom?, Regional Studies 41, 1253-1269.

- Pisani, Elena; and Giorgio Franceschetti. (2011). "Territorial approaches for rural development in Latin America: a case study in Chile" Rev. FCA UNCUYO. ISSN 0370-4661. Tomo 43. N° 1. Año 2011. 201-218
- Tacoli, Cecilia. (1998). "Rural-urban interactions: a guide to the literature" Environment and Urbanization, Vol. 10, No. 1, April
- Tacoli, Cecilia. (2004). "Rural-Urban Linkages and Pro-Poor agricultural growth: an overview" prepared for OECD DAC POVNET agriculture and Pro-Poor growth Task Team Helsinki Workshop, June 17-18
- WARD N. and BROWN D. L. (2009). "Placing the Rural in Regional Development" Regional Studies, Vol. 43.10, pp. 1237-1244.
- Van Der Ploeg et al. (2000). "Rural Development: From Practices and Policies Towards Theory" Sociologia Ruralis Vol 40 No 4 October.

